

## "الاستحمار" الأمريكي دفاعا عن "عنصرية إسرائيل"...ونصيحة بريان النكية!

كتب حسن عصفور/ بشكل متلثم حاولت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، أن تتبرأ من أحد أهم التقارير الأمامية التي نشرت منذ سنوات طويلة، خاصة في زمن "الانحدارية" الرسمية العربية والفلسطينية، ونشوة للحركة الصهيونية وكيانها إسرائيل، كاشف للحقيقة التي تغرق كيانا عنصريا بالفكر قبل الممارسة.

تقرير "هيومن رايتس ووتش"، تجاهلت قيمته التاريخية غالبية المكونات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، كونها خارج نطاق الحس الوطني"، وغارقة بالبحث لترتيب سباقها لتعزير "التهويدية المعاصرة"، عبر أشكال مختلفة، ولكن المؤسسة الرسمية الأمريكية قدمت خدمة إعلامية للشعب الفلسطيني بأنها تبقى التقرير "التاريخي" على طاولة النقاش الإعلامي العالمي (خارج الفلسطيني - العربي)، بحكم بحثها عن كيفية إعلان "البراءة" منه وما به وصفا دقيقا، خاصة وأن المؤسسة التي أصدرته لا يمكن اعتبارها مؤسسة معادية للكيان، كونها أحد أهم أدوات الولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين، التي استخدمتها لمحاربة "خصومها" دولا وأفكارا.

الخارجية الأمريكية، قررت إنها "لا تعتقد أن أفعال إسرائيل تُشكّل فصلاً عنصرياً"، وتهربت بالحديث كعادتها النفاقية بدعوة الطرفين الى عدم القيام بما يوجب الصراع، دون أي تعريف ماذا تعني النشاطات الاستيطانية في الضفة والقدس، وعلى أرض فلسطينية وفقا لاتفاق إعلان المبادئ عام 1993، ومعه كل قرارات الشرعية الدولية منذ 1947 وحتى تاريخه.

ما أقرته "هيومن رايتس ووتش" باعتبار إسرائيل دولة فصل عنصري (أبارتهيد)، لم يأت في سياق كلمة أمام مؤتمر إعلاني - انتخابي، بل في سياق تقرير تفصيلي حدد كل ملامح أسس تلك السياسة الممارسة ضد شعب وأرض وسكان أصليين، ممارسة وقوانين، يمكن لأي خبير من الإدارة التي يقود خارجيتها يهودي ومعه طاقم يهودي أيضا، مراجعة سريعة لعدد من قوانين الكيان أولا، وتعريف الاستيطان والبعد القانوني له، وهل يمكن اعتباره جريمة حرب أم لا... ولتجاهل غيرها من جرائم لم تعد سرية.

الدفاع الرسمي الأمريكي عن لا عنصرية الكيان في إسرائيل، لا يمثل مفاجأة سياسية أبداً، فتلك جزء من منظومتها الفكرية – الأخلاقية وسياساتها العدوانية ضد غير الأمريكي، وإسرائيل أسست كراس حرب استعماري في المنطقة، وستبقى الى حين أن يتم كسر أنيابها السامة، ولكن أن يذهب الاستغناء لعدم قراءة تقرير لمنظمة هي أصلاً منتج "أمنى" أمريكي، والهروب من حقائق التقرير التفصيلي لكل ما يحدث فوق أرض فلسطين، فذلك ليس سوى "استحمار" صريح.

ولأن الأمر يستحق الذهاب بعيداً في مواصلة تبييض قيمة تقرير فضح عنصرية الكيان، فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالة لرئيس المخابرات الأمريكية السابق (2013 – 2017) جون برينان، دعا فيها الرئيس الأمريكي جو بايدن الى مشاهدة "الهدية" فيلم فلسطيني وثائقي فاز بجائزة بريطانية مرموقة شهر أبريل 2021، يحكي عن معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، معتبراً أن الفيلم يستحق المشاهدة.

وقال برينان في مقالته النصيحة للرئيس الأمريكي، إن الفيلم هو سرد قوي ومفجع عن آلام الرجل الفلسطيني يوسف وياسمين ابنته الصغيرة أثناء عبورهما نقطة تفتيش للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية مرتين في يوم واحد، ووصف ما شاهده بألم عيني، كمواطن طالب، من معاناة الفلسطينيين في منتصف السبعينات على يد قوات الاحتلال على المعابر والحواجر.

وفي تدقيق سياسي تجاهلته خارجية بايدن، أشار رئيس المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) برينان، الى (أن العقبة الرئيسية للسلام تتمثل في تراجع اتجاه الاهتمام الذي أبدته الحكومة الإسرائيلية في السعي إلى حل الدولتين، فيما قاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حملة توسع كبيرة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية).

ونبه إلى أن (هذا التوسع (الاستيطاني) أدى إلى مزيد من الجدران الخرسانية والحواجر الأمنية ونقاط المراقبة، مما تسبب في تقليص المساحات التي يمكن للفلسطينيين العيش ورعي مواشهم ورعاية بساتين الزيتون وحدائق الخضروات).

بلغة أخرى، يقول برينان، الذي يعلم تفاصيل المشهد القائم، ان الفصل العنصري هو الحقيقة الثابتة لكل من يريد أن يرى، بعيدا عن غوغائية أصبحت بلا قيمة أو أثر.

نصيحة برينان الى بايدن، في جوهرها نصيحة الى "المكونات الفلسطينية"، سلطتان وأرقام فصائلية، بأن يقرأوا التقرير الأمريكي ويعيدوا مشاهدة "الهدية"، عل بعضا من "بلادة الفكر" تصاب بحراك ما ...

تقرير "هيومن رايتس ووتش" + فيلم "الهدية" الفلسطيني + مقالة برينان، تصلح لأن تكون جزءا من يوميات الرئيس محمود عباس وكل فريقه السياسي (أحزابا وقوائم انتخابية)، علها تحرك الساكن فيهم من حرارة اقتربت الى درجة التجميد نحو بقايا وطن يرتعش قهرا!

ملاحظة: مفيد لقيادة حماس قبل عناصرها أن تستمتع بقراءة بيانها في يناير 1996 حول الانتخابات الفلسطينية الأولى لبرلمان سلطة قادها الخالد الشهيد المؤسس، وبيانها يوم 28 أبريل 2021 عن انتخابات تعلق الأرض لتجري، وتقرن من خان من؟!!

تنويه خاص: ما حدث للصحفية الشابة رواء مرشد من رجال أمن حماساويين يجسد معنى الانحدار الأخلاقي من مؤسسة تجاهلت قيمة المرأة الصحفية الفلسطينية، قبل أي شيء آخر...تزداد الفضيحة مع بيانهم الذي كشف أن "البلادة باتت جينا لبعضهم...ياااه!

## **الاستقالة من "الوظيفة" وامتيازات الوظيفة.. "شرطا" يا لجنة الانتخابات!**

كتب حسن عصفور/ جاءت مراسيم الرئيس محمود عباس الأخيرة، والتي صادرت القانون الأساسي، لتفتح نقاشا لم يمتد في المشهد الوطني الفلسطيني، لكنه لم يغلق بعد، وتلك أول مؤشرات لا تبشر بخير، لو أن تلك الانتخابات أكملت مسارها، بروز اتجاه لا يأبه للقانون.

ولكن، من بين مواد تلك المراسيم الخاص بـ "فرض استقالة الموظفين حيثما كانوا وشرطية قبولها"، مادة أربكت الكثيرين ولكن التساوم الذي حدث، منع أن تفجر تلك المادة غير القانونية المشهد العام، رغم خطورتها بل وخروجها عن النص الوطني العام، كونها تربط ذلك بشرطية الموافقة لمن لهم "مصلحة خاصة".

ولأن الأمر لم يعد متاحا لنقاش تلك المادة غير الدستورية، وبالإمكان الغاء الانتخابات ذاتها أمام "أي محكمة غير خاضعة" وفقا لتلك المادة لا غيرها، ولكن، قد يكون "المفاجأة الكبرى" بأن الرئيس عباس وفريقه سيختلق "أزمة ما" وبأشكال متعددة لتأجيل الانتخابات، والتي لو أكملت مسارها ستكون هزيمة تاريخية لـ "أم الجماهير فتح"، وقد تجد مصيرا لم يكن يوما ضمت تخيلات من أطلق الرصاصة الأولى، ووضع الحجر الأساسي لبناء أول سلطة وطنية فوق أرض فلسطين، متحديا كل التآمر الذي أحاطها كي لا تذهب الى دولة فلسطينية.

المشهد الأولي للخريطة الانتخابية تنذر أن اكمالها سيكون "حلما سياسيا" لا أكثر، ولكن أي كانت، فلجنة الانتخابات لا تعمل وفقا للقراءات السياسية لما سيكون، فهي لجنة مهنية مرتبط بالقانون ومعها مراسيم الرئيس عباس الأخيرة، ومن بينها تقديم استقالة الموظفين وقبولها من الجهة المسؤولة، وتلك بوابة قبول أوراق الترشح لأي قائمة كانت، دون التمييز بين "قائمة أمنية سلطوية" او قائمة تم تشكيلها للتشويش وسرقة الأصوات.

وبعد أن أغلق باب الترشيح، أصبح واجبا أن تعلن لجنة الانتخابات مدى التزام القوائم بشروط الترشح، ومنها الاستقالة وشروطها، ومعها يجب أن يترافق التخلي الكلي عن "امتيازات" المنصب أي كان، قيمة ومظهرا، من السيارات الى المرافقين الى النفقات والراتب، وكل ما يرتبط بها، وقد تتضمن بطاقة التميز الخاصة من قبل دولة الكيان.

هناك أسماء في قوائم يجب كشف كتب الاستقالة وكل ما يرتبط بها، لو أريد حقا "نزاهة - عدالة - شفافية"، فلا يحق لمرشح أن يواصل استخدام كل ما حصل عليه من امتيازات خاصة بالمنصب، بما فيها المرافقين والأمن الخاص، ويجب

أن يتم تسليمها رسمياً وبكتب رسمية الى لجنة الانتخابات ومنها الى "الحكومة" لتعيدها كجزء من "أملاك الدولة".

الأمر هنا يتعلق بمبدأ المساواة بين المرشحين كافة، وعدم استخدام أي من الوسائل الحكومية العامة، التي تتوفر للبعض دون الآخرين، وتلك مسألة شرطية لـ "المساواة أمام القانون" ودونها يكون هناك ثغرة حقيقية وتمييز صارخ، وخروج عن النص كفيل بأن يضع العملية الانتخابية أمام "شبهة تزوير واستخدام أدوات السلطة في غير مكانها".

الأمر هنا، يرتبط بالغاية التي شرعت مبدأ الاستقالة، وهي عدم استخدام المنصب لغاية انتخابية وبالتأكيد معها كل الامتيازات التي حصل عليها من تلك الوظيفة – المنصب، وبالمناسبة الأسماء واضحة جدا ومعلومة جدا، ولا تحتاج الى تشكيل "فريق خاص"، ومع ذلك ولمزيد من المصادقية بالإمكان تشكيل "لجنة خاصة" لبحث كل أشكال "الامتيازات الحكومية"، بكل تفاصيلها، دون استخفاف بواحدة منها، ولا حقوق أو مكاسب من الوظيفة خلال الانتخابات.

وأيضاً، يجب مراقبة الإعلام الرسمي – الحكومي في الضفة وقطاع غزة كي لا يصبح منحازاً أو حكراً على قوائم السلطتين، وأي خروج عن النص يجب المحاسبة، بما فيها التهديد بالشطب من العملية الانتخابية.

ولعل حركتي الحكم قادرة تماماً على تعويض من اختارتهم لتمثيلها في البرلمان، دون سرقة المال العام لخدمتها الانتخابية...

ولذا ومن أجل تحقيق "العدالة النسبية" بين مختلف "القوائم"، والمفترض انها سواسية أمام القانون والحق العام، من الضرورة تشكيل هيئات مراقبة تنفيذ القانون، من الاستقالة وامتيازاتها الى استخدام مؤسسات السلطتين لخدمة أي من قطبي الحكم في بقايا الوطن.

الرقابة ليست حقاً فحسب بل وشرطاً لعدم استغلال نفوذ عام لخدمة مصلحة حزبية خاصة... طبعاً لو أريد لـ "النزاهة" أن تكون حقاً وليس كلاماً وجعجة...!

ملاحظة: أجمل طرفة أن يخرج أحدهم ليتحدث عن "المرتدين"... ذات الشخص خرج قبل أيام وعلى تلفزيون السلطة ليهزأ من أعضاء المركزية أو الوزراء

الباحثين عن الترشح...وبعد ساعات خاض حرب ليكون أحد المرشحين..بالكم في "ردة" أكثر من هيك..انه زمن السبهلة!"

تنويه خاص: مثير جدا رؤية نتنياهو وهو يتسول شمالا يمينا أي صوت يمنع ارساله الى الزنزانة اللي طال "شوقها" له..من المتغطرس الأكبر الى المستول الأشهر...ياااه يا ببيي ولسه ياما تشوف!

### **الإعلام "الحكومي" والانتخابات الفلسطينية "الافتراضية"!**

كتب حسن عصفور/ عندما انفقت الفصائل الفلسطينية الـ 13 في حوار القاهرة 2 على ما أسمته "ميثاق شرف" بينها، كقواعد تنظم بعض معالم الانتخابات "الافتراضية"، لم تتوقف أمام أحد أهم المسائل التي تلعب دورا مركزيا في المشهد الانتخابي، توجيهها وتأثيرا ورسمها لوعي ناخب وتوجيه ذي مغزى.

تغيب وضع قواعد عمل وسائل الإعلام الرسمية في بقايا الوطن (المملوكة للسلطة وحكومتها في الضفة، وتلك التي تسيطر عليها حكومة حماس) خطيئة سياسية وجب تداركها، كونها تمول من الخزينة العامة، والتي جزء منها من الضريبة التي يدفعها المواطن، وبعض أموال الدعم القادمة من دول عربية أو غير عربية، وفي وسائل إعلام يمكن اعتبارها "قطاع عام".

وهنا لا نشير الى وسائل الإعلام الحزبية، رغم انه ليس من "العدل الانتخابي" ان تستخدم في التأثير على الناخبين بدعاية حزبية خالصة، كون تلك الوسائل عبارة عن "ميزة مالية" لفصائل ثرية وأخرى أقل ثراء وغيرها بلا قدرة، رغم وجود وسائل التواصل الاجتماعي والقدرة على صناعة "قنوات خاصة" بلا إمكانات.

كان يفترض أن تضع الفصائل الـ 13، ومعها لجنة الانتخابات قواعد محددة لكيفية التعامل مع وسائل إعلام حكومية، خلال الحملة الانتخابية أولا، وخلال الدعاية الانتخابية ثانيا، وهو حق يجب أن يكون قائما، لكل الكتل التي باتت

رسمية، وتلك قضية ليس اختراعا فلسطينيا، بل هي جزء من تقاليد العملية الانتخابية، أينما كانت.

لعل فتح (م7) وحماس، آخر من يمكنه التفكير بتلك المسألة، ولذا لم تكن جزءا من "صفقاتهم الخاصة" الرسمية منها، أو تلك التي تم صياغتها على مقاهي "الانتركونتننتال" في القاهرة، كونهما أصحاب ملكية تلك الوسائل وكأنها "ملك خاص"، وليس ملكية عامة، يحق لكل القوائم الانتخابية الاستفادة منها.

ولأن الوقت لم ينته بعد، يجب الذهاب الى وضع معايير محددة حول استخدام "الوسائل الحكومية" لكل القوائم الرسمية، من جهة، وتحديد استخدام الإعلام الحزبي من جهة أخرى، كجزء من تحقيق بعض "العدالة الانتخابية" بين المشاركين، ووضع لائحة خاصة بذلك تصبح ملزمة للحكومتين في رام الله وقطاع غزة.

"الوقت الانتخابي" في الإعلام الحكومي هو حق مطلق للقوائم المشاركة، بما فيها كتلتي الحكم القائم في بقايا الوطن (العاصفة والقدس موعدنا)، وضمن مبدأ المساواة بين المشاركين دون تمييز بين كتلة وأخرى، اعتبارا أنها جميعها تملك فرصة أن تكون الكتلة الأولى في البرلمان القادم، دون اعتماد مقاييس تمييزية وفق "أهواء استباقية".

صياغة لائحة انضباطية لاستخدام الإعلام الحكومي بين المشاركين ضمن مبدأ "الوقت المتساوي"، وتحديد "الزمن الانتخابي" في الإعلام الحزبي يمثل أحد أركان "النزاهة الانتخابية"، خاصة وحركتي فتح (م7) وحماس تستخدمان بكثافة الإعلام الحكومي دون ضوابط، مستغلان غياب ميثاق "شرف" لتحديد ذلك الاستخدام.

ولعل لجنة الانتخابات، التي تجاهلت تأثير استخدام "الإعلام الحكومي"، ما قبل انطلاق حملة الدعاية الرسمية، تقوم بعملية تصويب للخطيئة التي تجاهلتها، وتضع "قواعد ضبط سلوك" استخدام تلك الوسائل، ثم وضع قواعد الاستخدام خلال الحملة الرسمية، وهذا جزء ضروري لضمان "حيادية اللجنة" في المجالات كافة، فيما تجاهل دور الإعلام الحكومي وتركه لخدمة طرفي الحكم

القائم، يمثل أحد اشكال التحيز المسبق، بل والتأثير العملي على سير العملية الانتخابية ونتائجها.

هل تستفيق لجنة الانتخابات لسد "ثغرة استخدام الإعلام الحكومي"، أم تتجاهل ذلك باعتبار أن "الأطراف" ذات المصلحة لم تبادر لإثارة تلك المسألة، وفي حال تقاعست لجنة الانتخابات هل تتذكر الفصائل غير فصيلي الحكم، ان ذلك حق لها، ويجب أن يكون جزءا من العملية الانتخابية، وتستخدم الإعلام الحكومي الممول من جيب المواطنين في الضفة والقدس والقطاع، ولو تناست "الفصائل 13" حقها كما تناست كثيرا من حقوقها في حوارات القاهرة الأخيرة، هل لمنظمات المجتمع المدني أن تبادر لوضع تلك المسألة على الجدول الوطني، كحق وليس "منة" يجب أن تكون...

المال والإعلام باتا "زينة الحياة الانتخابية" في زمن الانحدار الوطني... لا تتركوها بلا عيون تراقب وتحاصر وتربك كي لا نجد مشهدا أكثر انحدارية مما هو قائم!

ملاحظة: "أمريكا" تنصت من أنها "شريك" في عملية تخريب منشأة "نطنز" الإيرانية... طيب لو "نفيكم النطنزي" صحيح ليش وزير دفاع "السوبر باور" ما زعل وغادر الكيان فورا... بس أمريكا والصدق خطان متوازيان...!

تنويه خاص: أهلا رمضان... بس مهم معه نتذكر أن "العمل عبادة" مش "الأكل"... وأن "الصدق حلال" مش "الكذب"... وهيك بيكفي!

### **التقرير الأهم والأخطر تاه وسط "سريالية" المشهد الفلسطيني**

كتب حسن عصفور/ يبدو أن دولة الكيان العنصري في تل أبيب، عليها أن تتقدم بكثير من "التقدير الخاص" للحالة الحزبية الفلسطينية، التي تجاهلت بشكل غريب أحد اهم التقارير السياسية – القانونية الصادر عن مؤسسة دولية، وهو الأول من تلك المنظمة التي مقرها نيويورك، حيث اعتبرت "هيومن رايتس ووتش"، ان



إسرائيل باتت دولة فصل عنصري (أبارتهايد) تمارس اضطهاد شعب وسكان البلاد الأصليين، وأعاد للذاكرة الإنسانية ما كان عليه النظام العنصري بجنوب أفريقيا.

ورغم صدور بعض البيانات "الخجولة جدا" من رئاسة السلطة في رام الله وبعض قوى وهيئات، ترحب بما ورد في التقرير الأهم، منذ أن أسقطت أمريكا قرار الأمم المتحدة حول اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية 3379، إلا أنها سريعا أدارت ظهرها للقيمة "التاريخية" التي وردت في التقرير، وعادت لتتنشغل بتفاصيل مصالحها الحزبية – الفئوية.

ويبدو أن دولة الكيان وأجهزتها الأمنية، نصبت "فخا سياسيا" للمكونات الحزبية الفلسطينية، وسلطتي الأمر الواقع في رام الله وقطاع غزة، بتسريب خبر، ان حكومة الكيان غير معنية بالانتخابات، وهي لم تعلن رفضها، فبات الخبر شبه الوحيد على طاولة "فصائل النكبة" وأدواتها نقاشا.

بات تقرير اعتبار دولة الكيان، أنها تمارس الفصل العنصري واضطهاد شعب فوق أرضه، خبرا ثانويا، امام "تسريية" أمنية إسرائيلية حول الانتخابات، ومعها بعض تصريحات لمن ابتلى بهم الشعب الفلسطيني منذ رحيل الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، لينحرف النقاش من فتح كل نيران الإعلام الفلسطيني، الرسمي وغير الرسمي، بكل اللات الممكنة، وعقد مؤتمرات تقدم بالوثائق والأرقام كل ما يؤكد تقرير المنظمة الدولية، ليصبح حديث العالم، الى لما ستأجل الانتخابات، رعبا أم استسلاما...

كان مطلوبا من "الرسمية الفلسطينية" في رام الله أن تشكل ورشة عمل إعلامية، لشرح القيمة السياسية – القانونية للتقرير الأممي، خاصة وأن المنظمة التي أصدرته، هي من بين "أدوات أمريكية" تستخدمها في ممارسة الضغط على دول تحت بند "حقوق الإنسان"، ويبدو أن حجم العنصرية التي راقبتها المؤسسة الدولية، لم تتمكن معها من التستر طويلا على عنصرية دولة ترى أنها فوق القانون، تحت حماية أمريكية صريحة.

لم نر مؤتمرا أو بيانات خاصة باللغات الحية غير العربية تشير للتقرير، بل أن ما صدر أكد "تية" من يمسكون بسلطة القرار، وتجاهلوا فتح جبهة شاملة لفضح

كل أشكال العنصرية والاضطهاد التي تمارسها دولة الكيان، ليس فقط ما يتعلق بجرائم الحرب في الضفة والقدس وقطاع غزة، استيطاناً وتهويداً، بل هناك قرار "القومية اليهودية" و"دولة اليهود" وحرمان 20% من السكان الفلسطينيين العرب في إسرائيل من حقوقهم القومية، وتحويلهم إلى أقلية سكانية فاقدة للهوية القومية.

أن تتجاهل الفصائل المكونة للواقع السياسي في فلسطين، قيمة التقرير "التاريخي" لصالح "مهزلة الانتخابات" تكشف زيفهم بالحرص على القضية الوطنية، ومشروعها، وغرقوا في "التنقيب" عن أبعاد التسريبات الأمنية الإسرائيلية، وهل الرئيس محمود عباس وتنظيمه يبحث ذريعة التأجيل أو الإلغاء خوفاً من "فوز ساحق" لحماس كما يهذي بعض كتبتها، أم أن سفر مندوبه حسين الشيخ إلى قطر لترتيب "صفقة ترضية" مع حماس عبر الدولة الراعية قطر...

تفاصيل التفاصيل في مسألة يدرك الطفل السياسي أنها مضيعة لوقت الشعب أسموها انتخابات تريد إنتاج "أوسلو الإسرائيلي" بعدما اغتالت تل أبيب كل ما به لفلسطين، يبحثون حرف المسار الحقيقي من مواجهة عدو محتل وسبل فك الارتباط وفق قرارات أممية منحتهم كل الحق، بإعلان دولته لتصبح معركة الشعب لها وعنها، لكنهم اختاروا أسهل السبل بـ "الهروب الثوري" نحو انتخابات راييس - شارون وبن جاسم في نسخة جديدة، فكانت المفاجأة (لهم) أن دولة الكيان لا تريدها، لأنها تبحث تكريس كل انقسام أنتجته انتخابات 2006، التي اعتبرت "جائزة نوبل" التاريخية لمشروعها التهوديدي - العنصري.

لا زال في الوقت بقية لتعيد مكونات المشهد الفلسطينية، فتح حربها الإعلامية لتعزيز ما قدمته الشهادة التاريخية لـ "هيومن رايتس ووتش" للمرة الأولى منذ تأسيسها أمريكا لحصار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي 1978، مع قراءة رد فعل البيت الأبيض للتهرب من مسؤولية ما جاء اتهاماً للكيان.

ورشة عمل سياسية - إعلامية لتعزيز كل ما ورد في تقرير "إسرائيل دولة فصل عنصري" بالوثائق والحقائق لتصبح هي الحدث وليس هرولة لمهزلة أخرى، لو حقا لا زال بكم بقايا وطنية فلسطينية...!

ملاحظة: كان ملفتا أن يستقبل الملك عبد الله وفدا من رجال الدين المقدسيين (مسلمين ومسيحيين) على مائدة إفطار رمضاني...بعيدا عن مضمون اللقاء، ألم يكن أجدر بالرئيس الفلسطيني عباس القيام بذلك قبلا...ليس كما كان الخالد يفعل ولكن مرة واحدة في رمضان...القدس مش كلمة تائهة على اللسان يا سادة!

تنويه خاص: بعض مسؤولي فتح (م 7) من جماعة "شربت قهوتك.. امشي"، و"الرئيس شايل أجال" دخلوا في حالة من السبهلة لتبرير قرار رئيسهم بإلغاء الانتخابات... يوم الجمعة وجوه ستسود خالص...ومسبقا جهزوا كتب التقاعد الشامل فهو أشرف لكم...طبعا لو في عندكم "شرف" وطني أصلا!

### الرسالة الأمريكية – الإسرائيلية: لا انتخابات فلسطينية

كتب حسن عصفور/ حاولت بعض منظمات "المجتمع المدني" أن تشيع "أجواء" أن الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة، تحت إدارتها الجديدة، تضغط على الرئيس محمود عباس وسلطته بضرورة الذهاب الى الانتخابات، كاستحقاق طال انتظاره، وذهب منهم أبعد من ذلك، يربط إجراء الانتخابات باستمرار الدعم المالي للسلطة، أجهزة ومؤسسات.

الترويج لهذه "الشائعة"، وكان مصدرها على اطلاع بصناعة القرار في تلك الدول، بل وأنها قد لا تتخذ قرارا دون الرجوع إليهم، مسألة عاشتها فلسطين بأشكال مختلفة وظروف مختلفة، قيام البعض من تلك المنظمات بتمرير إشاعات بلباس "غربي" لغاية ربما هدفها تعاكس مظهرها، وهي العمل على زرع "أوهام" ما داخل المجتمع من جهة، وممارسة أساليب ترويج ممولة للتك الدول والجهات كأنها "الحريصة" على تجديد المؤسسة الفلسطينية المصابة بعطب عام.

وبعيدا عن حركة "التسويق الخادعة" لموقف تلك الدول، جاء الكشف عن مضمون الاتصال بين وزير الخارجية الأمريكية ودولة الكيان، (بليكن، وأشكنازي)، حيث تناولا في جزء منها الشأن الفلسطيني، وتحديد مسار الانتخابات، ودون تفاصيل المكاملة، فهي تلخص الحقيقة السياسية التالية: لا

ضرورة للانتخابات راهنا، ولم تكف المكاملة بذلك، بل أن بلينكن حدد "شروط المشاركة" فيها.

لم يكن "السياسي الفلسطيني" محتاجا لتلك المكاملة ليتأكد أن كل ما كان يقال من تصريحات التحدي لأي قرار خارجي، و"القرار المستقل"، ليس سوى صدى لصوت مرتعش من الحقيقة التي يعرفها الرئيس محمود عباس بعد أن قرر القيام بـ "أذكي عملية خداع" منذ وصوله الى منصبه عام 2005، حيث تمكن من إصدار "مجموعة مراسيم" عززت سلطته المطلقة، وأصبح حاكما فردا بشكل "شرعي"، وبرضا من حركة حماس بل وتأييدها.

في مارس 2021، طلب رئيس الشباك أرغمان من الرئيس عباس بوضوح كامل، ضرورة وقف العملية الانتخابية، تحت عناوين وهمية اسمها "الخوف من فوز حماس"، وهي الكذبة التي لجأ إليها بلينكن وأشكنازي، رغم ان القانون الفلسطيني الجديد يحد تقريبا من فوز فصيل بمفرده، رغم ان المشهد العام يشير عكس ما تراه تل أبيب وواشنطن.

رفض الانتخابات الفلسطينية، رغم ان شروط الإجراء وظروفها تخدم الرؤية الإسرائيلية، بمنع إعلان دولة فلسطين لصالح استمرار "سلطة الحكم الذاتي الانتقالي"، لكنها بالمقابل تهدد المصلحة الاستراتيجية باستمرار الانقسام، الذي كان صناعة أمريكية - إسرائيلية مشتركة، بمساعدة طرف عربي يمثل القناة المالية - السياسية لرعايته.

نهاية عام 2005، كان هناك ضغط وتهديد للرئيس عباس بضرورة فتح الباب لانتخابات جديدة، ويمنح حماس حق "المشاركة دون شروط"، وكان الهدف واضحا، زراعة بذور الانقسام الذي بدأ تغذيته منذ لحظة فوز حماس المفاجئ، نتاج صراع فتحاوي فتحاوي، لا أكثر.

عام 2021، أمريكا وإسرائيل ترفضان الانتخابات، مع وضع شروط لم تكن ضمن شروط الانتخابات عام 2006، بفرض موافقة المشاركين على "نبذ العنف، الاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقيات السابقة"، والحقيقة أنها شروط لا تكتفي بالوقاحة فحسب، بل تكشف كمية الاستخفاف بالفلسطيني، الذي لا زال يملك من الذاكرة ما يكشف مذبذبة صريحة بحقيقة تلك "الشروط" وغايتها.

كان لواشنطن وتل ابيب أن يشترطا ذلك على من سيكون "حاكما"، مقابل شروط مماثلة من الطرف الإسرائيلي، وبذات النصوص (نبد العنف، الاعتراف بفلسطين "دولة أم منظمة"، واحترام الاتفاقات السابقة) لو أن الأمر يراد به صناعة أجواء "استقرار وسلام"، وليس وضعها على طرف دون آخر، مع الإشارة أن الكنيست الإسرائيلي الجديد يضم من بين أعضاءه، ليس قوى يمينية متطرفة تنكر الحق الفلسطيني فقط، بل عناصر "إرهابية" وبالتعريف الأمني الإسرائيلي، كتلة من 7 نواب منتج منظمة كاهانا الإرهابية.

والسؤال المركزي ماذا بعد الرسالة الأمريكية – الإسرائيلية المحددة، أن لا انتخابات حتى يقرران للفلسطيني نيابة عنه متى وكيف.. تلك هي المسألة التي تتطلب ردا وطنيا، بعيدا عن "التهديدات الكلامية" التي لن تتجاوز أقرب حاجز أمني لجيش الاحتلال في الضفة والقدس، ولا تمر من فوق السياج الفاصل في قطاع غزة.

لو كانت المصلحة العامة حاضرة لا يجب أن يمر وقت دون رد وطني موحد ومشارك على ما يمثل التدخل الخطر في المشهد الفلسطيني العام... الصمت أو نقل المعركة من مواجهة "الثنائي" الأمريكي – الإسرائيلي "الى مواجهة" "الداخل الوطني" تكون المؤامرة المستحدثة بدأت ليس لتعزيز الانقسام فحسب بل لترسيخ الانفصال السياسي والمجتمعي.

ملاحظة: خلال 24 ساعة شهدت مواقع التواصل الاجتماعي "حربا سوداء" بين مناصري حركتي فتح (م7) وحماس... تؤكد المؤكد أن "الحقد المخزون" يفوق جدا روح التسامح والمصالحة...دققوا فيها منيح لو بدكوا تتصالحوا بجد مش "صلحة قهاوي"!

تنويه خاص: عيب كل العيب "استغلال" حالة إنسانية لأسير تحرر من سجون الكيان بعد 17 سنة، أي كانت "حقيقة الكلام"، ومش تستر على الفعل لو كان، لكن حرصا على انسان يستحق حماية مش استغلال!

## الزيف الأعظم: الانتخابات "خيانة عظمى".. الانتخابات "مصلحة عظمى"!

كتب حسن عصفور/ من يتابع موقف بعض الفصائل الفلسطينية، خاصة حركة حماس، من إجراء الانتخابات، يعتقد أنها الخطوة الفاصلة بين واقع احتلالي عام، من جنين حتى رفح، وقادم استقلالي عام، يفتح الطريق نحو التحرر العام.

فجأة بدأت وسائل إعلام حماس تنفخ في "القيمة الكبرى" للانتخابات بطريقة تفتح كل أشكال التساؤلات، هل حقا ما تعلنه صوتا وصورة وكتابة هو حقيقة أم هناك "حقيقة كامنة" خلف تلك الأقوال التي يجب أن تدق ناقوس التفكير الوطني، ماذا تريد حماس وما هو هدفها العملي من وراء تلك الحملة "النارية جدا".

وكي ندرك بعضا مما يراد، علينا العودة الى الخلف قليلا، وبالتحديد عام 1996 عندما قررت السلطة الوطنية ورئيسها المؤسس الخالد ياسر عرفات إجراء أول انتخابات على أرض فلسطين للبرلمان الأول الممثل للضفة والقدس وقطاع غزة، وفقا لاتفاق إعلان المبادئ المعروف إعلاميا باسم (اتفاق أوسلو)، نظامها الانتخابي الفردي الكامل لـ 88 نائب فقط.

وفي حينها أقدم 4 من شخصيات قيادية حمساوية اختيار المشاركة في تلك العملية الديمقراطية الأولى لاختيار ممثلي الشعب في أرض السلطة الوطنية، وهم إسماعيل هنية (الآن رئيس الحركة)، خالد الهندي (غادر العمل السياسي)، سعيد نمروطي وعبد الله الفرا (هاجر الى اسبانيا)، وبعد تسجيلهم كمرشحين مستقلين، أصدرت حركة حماس بيانا تحت عنوان "سقط اللثام عن اللثام"، حمل تهديدا مباشرا بالقتل والتصفية ما لم تعلن تلك الشخصيات انسحابها فورا من العملية الانتخابية، وكان لها ذلك.

بيان اعتبر ان انتخابات 1996 "خيانة وطنية عظمى" حرمت "دينيا وسياسيا" المشاركة بها، بل وكانت السلطة بكاملها "سلطة خائنة"، بيان كشف أن المسألة تفوق المشاركة، خاصة وهناك شخصيات كانت في محيط حماس ترشحت وحقت فوزا في غزة.

انتخابات 1996، كانت أكثر تمثيلا سياسيا وتمت في أجواء ديمقراطية كاملة، ونجح عدد من الشخصيات المستقلة عل حساب مرشحين قياديين في حركة فتح،

وتميزت انتخابات القدس، تصويتا وترشيحا ودعاية ورقابة دولية وفق شروط لجنة الانتخابات الفلسطينية.

في عام 2006، فجأة قررت حركة حماس أن تشارك في الانتخابات، رغم انها انتخابات تمديد "بقايا اتفاق أوسلو"، وبدء تهويد القدس عبر آلية انتخابية جديدة خارج المدينة، دون أن تضع "ثوابت سياسية محددة" سوى انها ستشارك، ولم يعد سرا الآن أن القرار الحمساوي لم يكن "وطنيا" ولا "تنظيميا"، بل جاء استجابة لطلب أمريكي - إسرائيلي عبر دولة قطر، وحققت حماس فوزا كاسحا، منحته حركة فتح لها بسبب تشتت الصوت الفتحاوي، ورغبة بعض الشعب بالتغيير، رغم ان فتح في تلك الفترة خرجت من أهم معارك المواجهة مع العدو واغتيال الخالد أبو عمار، مع ذلك كان هناك من بدأ "بعثرة أم الجماهير"، كما يحلو لأبناء فتح وصفها، وب"أول الرصاص وأول الحجارة".

وانقلت حماس لتعيش في كنف "سلطة" وصفتها بالخائنة دون أدنى "وخزة ضمير"، وغرقت في كل الامتيازات السلطوية، دون أن تتجاهل التخوين الدائم لاتفاق أوسلو، مع انها باتت أداة لتحويله من اتفاق انتقالي انتهى أجله الزمني والسياسي، الى أداة لتمديده.

وفي مفاجأة لا تقل عن مفاجأة 2006، اتفقت حركتي الانقسام الوطني على اجراء انتخابات جديدة ضمن شروط إسرائيلية، ولتمديد آخر لـ "حطام اتفاق أوسلو"، والذي لم يبق منه سوى مسمى تستخدمه حماس للشتم والتخوين، في مظهر غير مسبوق من الفجاجة السياسية.

حماس 2021 باتت تعتبر انتخابات تعزيز التهويد والضم وشطب كل "مكاسب اتفاق أوسلو" لصالح التنفيذ اليهودي - الإسرائيلي، "مصلحة وطنية عظمى"، وهي ذاتها الحركة التي اعتبرت انتخابات 1996، والتي كانت أكثر تعبيراً عن الشعب والهوية، "خيانة وطنية عظمى".

حماس التي تعتبر أنها دون غيرها من يمنح الشهادات "وطني أو غيره"، "مؤمن أو كافر"، كشفت في حملاتها الأخيرة والإصرار على عار انتخابات التهويد، ان "المصلحة الوطنية العظمى لها هي مصلحة الذات المقدسة وليس مصلحة الشعب المقدسة".

كان يمكن تصديق بعضا مما تنتج مصانعها الإعلامية، لو أعلنت صراحة وعبر مراجعة علنية انها أخطأت ووطنيا عام 1996، وتعتذر للشعب الفلسطيني وللخالد ياسر عرفات، وان مشاركتها اللاحقة في انتخابات أقرب الى "المقاس الإسرائيلي" هو تقدير بإمكانية التأثير على المسار العام نحو التحرر العام. أما مواصلة سياستها وكأنها دوما على حق بالتخوين والتكفير فذلك هو الزيف الكبير ونفخ بالكبير الوطني!

وللأمر بقية ...

ملاحظة: مبادرة أسرى من فتح حول الانتخابات كان لها أن تكون محل نقاش وطني جاد، لو كانت هناك رغبة حقيقية بالخلاص... لكن يبدو أن البعض يبحث الخلاص من الشعب مش من الاحتلال!

تنويه خاص: أول صفعات تلقاها الفاسد الأكبر ننتياهو، عندما خسر تصويتنا لتشكيل أهم لجان الكنيست بعد أن "خذله" الإسلاموي منصور عباس في اللحظة الأخيرة... أزمة الكيان تتعمق أكثر... فهل هناك مدركين!

### **الفصائل "الشعبية" لا يهزها تصريح... لو كانت "سوية"!**

كتب حسن عصفور/ رغم أن الانتخابات الفلسطينية باتت الى العدم، ولن ترى النور أي كانت الخدع "السينمائية" في إخراجها، فما كشفتها هوامش الحملات التي بدأت مبكرا، أن الهشاشة السياسية لا زالت حاضرة بقوة في فصائل حضورها يفوق غيرها، بعيدا عن صوابية الرأي والموقف منها.

ولعل "أزمة تصريح د. القدوة"، جاءت لتكشف جوانب مظلمة ويبدو أنها متأصلة في آلية التكفير السياسي، وكذا آلية التفاعل مع الآخر الوطني، وعل "القدوة" قدم "خدمة استباقية" من حيث لا يريد لفتح نقاش حقيقي بعيدا عن "الغوغائية" التي سادت طويلا، وما كان خلال الـ 24 ساعة الأخيرة، فطفت كل مساوئ مخزونة في الرد على تصريح، كان له أن يذهب كغيره من مئات التصريحات اليومية.



والحقيقة، ان الاستغراب جاء نتيجة رد فعل حركة حماس، التي تتمتع بحضور شعبي ملموس، وترى انها قوة مركزية يصعب هزها، بل أن بعض منها باتوا على "قناعة" ان فوزها الكبير قادم، لتحكم السلطة والمنظمة، ودون الذهاب في بحث عملية تحري عن تلك الادعاءات، فالأهم أنها قوة من قوى الشعب المركزية.

تصريح أصاب حماس بتلك الانفعالية الغريبة، تصل الى درجة التخوين، وخرج أحد منها، ليعتبر أن ما قاله ناصر لتقديم أوراقه الى الكيان الصهيوني، وبعيدا عن جاهلية الكلام وخفته السياسية، وكى لا يذهب الأمر بعيدا الى حيث لا يجب أن يكون، يجب على قيادة حماس وخاصة الجديدة منها في قطاع غزة ورئيسها يحيى السنوار، أن تراجع كل تفاصيل "الحدث الأخير"، لاستخلاص العبر السياسية بما لها وما عليها.

حماس، التي كشفت "ارتعاشا"، ربما غير مسبوق منها، بردة فعل شبه "هستيرية"، عليها أن تعيد قراءة ما كان، بعيدا عن "غرور خادع"، لو انها حقا تريد أن تكون محركا في المشهد الوطني بعيدا عن "شبهات" تحيط بها ولم تتمكن بعد من إزالتها مع الشعب، وستبقى تبرز في كل انحناءة، ما لم تقم بمراجعة شاملة لمسارها، ورؤيتها وسلوكها في الحكم منذ 15 عاما.

حماس أخطأت كثيرا بـ "حدث القدوة"...وتلك تجربة عليها أن تفيدها ولا تغرها كثرة ما شتم كتبتها غيرها، فالبناء طريقه خلافا جذريا لما كان...وببعض من التواضع ستكتشف أنها ذهبت بعيدا!

مراجعة تبدأ، بالعلاقة مع الجماعة الإخوانية، ورغم انها أوحى بشكل ما أنها لم تعد جزءا منها، لكن الوقائع لا تؤكد ذلك ابداء، ولعل حضور جماعة الإخوان المسلمين الأردنية في قيادة الحركة "فرضا" هو مؤشر ان الأمر ليس كما قالت في وثيقتها عام 2017، بفك الارتباط التنظيمي معها.

قيادة حماس، والتي تعيش حالة انتخابية مهمة، قد تكون مفصلية نحو تعزيز الارتباط بـ "البعد الوطني دون الإخواني"، هي وقبل غيرها من عليها القيام بألية شاملة لمحاسبة "الذات"، بعيدا عن "نرجسية سياسية" مغلفة بنقاب ديني، فالسياسة ليس موعظة بذاتها، وتجربة حكمها أكدت تماما ذلك، وذلك ليس مساسا

بحقها أو دورها، ولكن حماية المشهد الفلسطيني من "جائحة التطرف والتعصب" أصبح ضرورة وألوية.

المطالبة بالمراجعة الشاملة لسلوك حماس ومسارها، بات مطلباً علنياً لبعض من كادرها القيادي، وهناك صرخات لم تعد "سرية"، ما يؤكد أن الأمر ليس استهدافاً لدورها ومكانتها، أو ما يجب أن يكون دورها وحضورها في القرار السلطوي أو المعارضة الخاصة.

ومجدداً يجب قراءة ما وصل إليه الشهيدين المهندسين، إسماعيل أبو شنب وعبد العزيز الرنتيسي أن مرحلة "حماس زي الفريك لا تحب شريك" انتهت، وعملاً بكل إخلاص نحو بناء "شراكة وطنية" تعيد الاعتبار للفلسطينية ظاهرة ثورية – كفاحية دون أن تفقد ميزة كل من مكوناتها، ولعل بدايات يحيى السنوار الأولى أعادت تلك الروح، لكنها خفتت سريعاً، لأسباب مختلفة.

حماس ما كان لها أن ترتعش بتصريح أي كان، ولذا عليها أن تقف وسريعاً جداً وتفكر، حماس إلى أين وماذا تريد وما هي "أسس الشراكة الوطنية"، وهل هي جاهزة حقاً فكرياً – سياسياً بنيوياً، أم لا زال هناك ثغرات يجب حصارها، لو أنها حقاً تريد "شراكة" كما تقول... الوقت من ذهب وطني فلا تهروبا منه تحت غلاف ضار!

ملاحظة: يوم 3 أبريل 2021 سجلت مصر حدثاً للتاريخ، وأظهر وجه مصر البهية بموكب قد لا نراه ثانية...مشهد منحك الحق أن تفتخر وتقول "سجل برأس الصفحة الأولى أنا عربي ومصري..". تحيا مصر بكل تفاصيلها!

تنويه خاص: قيادي حماسوي تحدث كلاماً ثم أراد توضيح كلامه فأكد أن "الأمية السياسية" أصيلة به وجزء منه... عفكرة يا ريت نعرف هو كيف صار في موقعه وليش... وهاي قرصة بس يا "م"!

## "انتفاضة شعبية" لـ إلغاء "بقايا أوصلو" أم لـ "تجديد شبابه" ..يا حماس!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن العملية الانتخابية فتحت "شهية" فصائل وتيارات للبحث عن شكل مشاركة مختلفة، خاصة مع الملامح الأولية أن مكانة حركة فتح (م7) تهتز تحت أقدام التباينات، التي برزت الى قمة المشهد السياسي، ويعتقد كثيرون أنها ستكون الخاسر الأكبر فيما لو ذهب الرئيس محمود عباس نحو إجراءاتها، رغم ان كل الشواهد وأحجار الضفة والقدس ورمال قطاع غزة تنطق أنها لن تحدث.

وبدلاً من البحث عن ترتيبات وطنية متفق عليها، لمواجهة الخيار البديل لغير الانتخابات، ذهبت بعض الفصائل الى حركة تصعيد كلامي الى حد "الغرابية"، وصلت بأن تطالب حماس على لسان قادتها، وليس فقط كتبتها الى القيام بـ "انتفاضة شعبية" تفرض على الاحتلال اجراء الانتخابات في القدس وغيرها.

والحقيقة، أن جوهر الدعوة هنا يثير كل الأسئلة الوطنية، بل ويضع حماس نفسها في دائرة "الشك السياسي" حول حقيقة أهدافها المعلنة، في الخلاص من الإرث الاحتلالي بكل أركانه، بما فيه "تركة اتفاق أوصلو"، بـ "نقاب الديمقراطية".

وقمة الاستهجان السياسي، ان تتذكر حماس، دون غيرها الدعوة لانتفاضة شعبية شاملة لتفرض على العدو مسألة الانتخابات، والتي هدفها المركزي ليس تصويب مسار السلطة السياسي والوظيفي، بل تعديل موازين الحكم فيها في ذات السياق السياسي، والمهام الوظيفية لها، خاصة ما يتعلق بالتنسيق الأمني الكامل.

حماس، التي تخلت سنوات عدة عن الدعوة لـ "انتفاضة شعبية" في الضفة والقدس في المحطات الكفاحية التي كانت تتطلب ذلك، سواء تعزيز التهويد والاستيطان، أو الحدث الأهم عندما قررت أمريكا الاعتراف بالقدس كلها وليس جزء منها عاصمة لإسرائيل، في أول مخالفة جوهرية لقرار التقسم 181، والقرارات الدولية الخاصة بالقدس، فلم تخرج قيادة حماس لتدعو مثل دعوتها الراهنة، وهي تملك من القوة التنظيمية، لو قررت خوض مواجهة شعبية مع المحتلين، لكنها أثرت الصمت الطويل منذ أن باتت شريكة في تقاسم الوظيفة الأمنية بينها والسلطة مع دولة الاحتلال.

ولأن المسألة وصلت الى قمة الاستخفاف بالوعي الشعبي الفلسطيني، عبر دعوات حقيقتها لا تعكس مضمونها لخلق تقاسم وظيفي جديد عبر الانتخابات، بات من الأولويات إعادة ترتيب المشهد وفق منطق يختلف عما تذهب اليه حماس، ومن يؤيد فكرتها "انتفاضة لانتخابات سلطة منهكة بالمعنى العام".

لو كان الأمر حقا ينطلق من واقع تغيير المشهد الاحتلالي الى مشهد كفاحي، ولو كان الأمر بحثا عن "انتفاضة شعبية" تفرض على المحتلين بما يريد الفلسطيني، فلما لا تطالب حماس من الرئيس محمود عباس والسلطة القائمة بضرورة اعلان دولة فلسطين فوق أرض فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012، حيث اعترفت بفلسطين دولة عضو مراقب، وأكدتها بوضوح أدق تعريفا بحدود الدولة في الضفة والقدس وقطاع غزة، قرار المحكمة الجنائية الدولية.

ولتوضيح الأمر، لو أن الخياران بين انتخابات لتمديد "بقايا سلطة أوسلو" أو حركة تحدي "متبقيات أوسلو" والتخلص منها، وهناك قدرة وطنية على الفرض والتأثير والإجبار، فدون تفكير يجب الذهاب فورا الى خيار اعلان دولة فلسطين باعتباره المعركة الوطنية الكبرى، التي تستحق انفجار ثورة وليس انتفاضة، خاصة وأن الشواهد تمنح ذلك الموقف طاقة مضافة.

رفض دولة الاحتلال لتمديد "بقايا أوسلو" عبر الانتخابات، ليكن فرصة سياسية لقلب المعادلة من

معركة صغيرة مصلحة لفصائل تبحث عن ترتيب دورها الوظيفي بشكل جديد ضمن "صندوق الحكم الذاتي المشوه جدا"، بعد عام 2004، بات وكأنه أداة حماية للمشروع التهودي.

ليكن رفض دولة الكيان لـ "الحق الانتخابي الديمقراطي"، ووفقا لاتفاق سابق، بوابة التغيير الحقيقي نحو معركة التحرر الكامل من رواسب اتفاق، لم يعد من مضمونه سوى بعد وظيفي لسلطة مقيدة أضاعت كثيرا مما لها من "حق".

عام 2000، عندما رفضت دولة الكيان وحكومتها برئاسة الفاشي يهودا بارك الوصول الى حل سياسي ممكن بعيدا عن جوهر المشروع التوراتي، قاد الخالد المؤسس ياسر عرفات أطول مواجهة مع العدو المحتل، ولم يهرب من الحقيقة

الوطنية بمعركة الدفاع، الى البحث عن "شكل انتخابي" لتعزيز الرواية التوراتية بأشكال فلسطينية "ديمقراطية" كما حدث في انتخابات 2006.

من يصرخ ليل نهار بضرورة الانتفاضة الشعبية لفرض "انتخابات هزيلة وطنيا"، عليه أن يذهب بها نحو الحقيقة الوطنية، اعلان دولة فلسطين في الضفة والقدس وقطاع غزة، لتصبح هي المعركة الكبرى التي تستحق فعل كفاحي شامل.

غير ذلك... ليس سوى استخدام "اللغة الكفاحية" لخدمة هدف غير كفاحي...كفاكم خداعا واستغلالا للحق الوطني لتمرير نقيضه الوطني!

ملاحظة: بيان وزارة الخارجية الأردنية أنها سلمت للمرة الثانية وثائق تثبت حقوق أهل الشيخ جراح للسفارة الفلسطينية، تطرح سؤالاً أين ذهبت الوثائق السابقة، ولما صممت خارجية فلسطين عليها...المساءلة ضرورة وطنية!

تنويه خاص: من "فضائل لعبة الانتخابات" انها أزاحت كثيرا من "نقاب الفضيلة" الذي اختبأت خلفه بعض الفصائل...فضيلة "كشف الخداع" مش لازم الناس تنساها أبدا لأنهم هم هيك لا أكثر!

### **بعيدا عن التضليل...أمريكا "الجديدة" تكرر صفقة ترامب!**

كتب حسن عصفور/ بلا جدال، كانت فترة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هي الأكثر سوادا بالنسبة للقضية الفلسطينية منذ ما بعد 1993، كونها عملت من أجل تكريس البعد التوراتي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ما فتح الباب لقوى الإرهاب والتطرف التغول بكل الأشكال لفرض التهويد الواسع، وحصار الكيانية الفلسطينية التي بدأ تأسيسها مع قيام السلطة الوطنية الأولى في التاريخ فوق أرض فلسطين بقيادة الخالد ياسر عرفات، في 4 مايو 1994.

وتجاوز ترامب ما يمكن اعتباره "الخطوط الحمراء" للشرعية الدولية، عندما كسر أحد أهم قرارات الأمم المتحدة حول القدس ومكانتها، الى جانب الغاء المادة

الخاصة باتفاق إعلان المبادئ 1993 (اتفاق أوسلو) الخاصة بالقدس، عندما قرر الاعتراف بها "عاصمة لدولة الكيان" من جهة وشطب التمثيل الفلسطيني الذي تم الاعتراف به رسميا في رسالة من رابين الى الرئيس المؤسس أبو عمار، ومسؤولية منظمة التحرير فيها.

ما يتعلق بالضم والتهويد في الضفة شكلت إدارة ترامب غطاء مكمل لما سبقها، ولكنها تجاوزت المنطق عندما ألغت تعبير الأراضي المحتلة عنها، واستبدلته بمصطلح تهويدي، مع الاستخدام العبراني لتسمية اتفاقات التطبيع مع دول عربية بـ "اتفاقات إبراهيم"، كجزء من فرض البعد الديني التوراتي للمشهد العام في المنطقة، كما جاء اغلاق مكتب التمثيل الفلسطيني، ووقف تمويل وكالة الأونروا كجزء من محاولة شطب قضية اللاجئين.

الى جانب خطوات متفرقة في التعامل مع مؤسسات دولية، كان الموقف منها أكثر ميلا للتطرف من غيرها، لكنه لم يمس جوهر الموقف الاتهامي لها بأنها "تعادي" إسرائيل لصالح الانحياز لفلسطين.

رد الفعل الرسمي الفلسطيني على تطورات الموقف الأمريكي، انحصر بحدود خطوات لم تشكل فعلا جوهريا في مواجهة "الخطة الأخطر"، وغالبا استبدلت "فعل المقاومة" بـ "فعل الكلام"، حتى أن البعض بساذجة نادرة رأى في تعبير "يخرب بيتك يا ترامب" وكأنه ردا حاسما، دون أن يتساءل في اليوم التالي ماذا حدث، ومعها لماذا لم تكن الحركة الشعبية الفلسطينية جزءا من الموقف الرسمي، ولماذا حدث الفصل بين مطلوب كان له أن يحدث عرقلة، أو ما كان من "هراء الرد".

بعد فوز بايدن رئيسا لأمريكا، كان التقدير عودة رسمية الى ما قبل "العهد الترامبي" بخطوات محددة، وخاصة في القدس وتحديد طبيعة الأراضي الفلسطينية المحتلة، والموقف من جرائم الحرب والجنائية الدولية وفتح مكتب التمثيل الفلسطيني، كونه واجهة لترسيخ علاقة الاعتراف بين أمريكا والسلطة الفلسطينية.

بلا شك، جاءت إدارة بايدن بتغييرات نسبية في كيفية التعامل مع القيادة الرسمية، عبر اتصال مستويات محددة لا تزال محصورة في إطار الحد الأدنى، ولا تمثل

"نقطة نوعية" يمكن أن تشكل "رافعة سياسية"، والأبرز تمثل في عودة الحديث عن "حل الدولتين"، لكنه مرتبط بالبعد اليهودي لدولة الكيان، وليس بالحق الاستقلالي للشعب الفلسطيني، واستئناف الدعم المالي للسلطة والمساعدات الإنسانية وكذلك للأونروا، دون إهمال مخاطر عرقلتها داخل الكونغرس مستغلين ما يسمى بقانون "الإرهاب"، وإعادة الموقف من منظمة الصحة العالمية.

ولكن، جوهرها يجب التدقيق جيدا في الموقف السياسي الأمريكي من حيث البعد التهودي والقدس، ومسألة حل الدولتين ووصف الأراضي الفلسطينية والجناية الدولية.

فالقدس، اعتبرت الإدارة الجديدة خطوة ترامب "انجاز تاريخي" مع اتفاقات التطبيع، بما يعني ضم القدس الشرقية أيضا، وليس الاكتفاء بالاعتراف بالغربية في تجاوز لقرار الأمم المتحدة عام 1948 حول وضع المدينة وكذلك اتفاق أوصلو، كما أنها لم تعيد أو تعلن انها ستعيد عمل القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية تكريسا لقرار الضم.

وفيما يتعلق بعودة استخدام "حل الدولتين"، وضع وزير الخارجية الأمريكي بلينكن مضمونا سياسيا جديدا للشعار، (الذي هو أصلا أمريكي وخادع سياسيا) بربطه بقانون "يهودية إسرائيل"، وهنا يمس الحق الاستقلالي لإقامة دولة فلسطين، وبالأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل ذاتها، حيث يتنكر لحقوقهم القومية، ويتماشى مع العنصرية لقرار "القومية الإسرائيلي".

وارتكبت الخارجية الأمريكية جريمة سياسية عندما ألغت صفة الأراضي المحتلة عن الضفة والقدس وقطاع غزة، رغم التوضيح الملتبس في اليوم التالي للناطق باسمها، دون ان تصدر ردا كتابيا واضحا، ما يثير أن ما تم التعامل معه في الإدارة السابقة لم ينته كليا، مع عدم استخدام التعبير التوراتي للضفة والقدس.

جيد أن ترى "السلطة الرسمية الفلسطينية" تغيرا ما في الموقف الأمريكي، لكن لا يجب أن تغمض العين كليا عما بها من مخاطر سياسية حقيقية، مقابل "رشوات مالية"... وكما يقال عـ "الأصل السياسي دور!"

ملاحظة: ضربة إسرائيل الجديدة لمنشأة نطنز النووية بعد كل التهديدات الإيرانية والوعيد تؤكد المؤكد، ان الكلام لا يردع دولة الكيان، وكأنها تقول لحكام إيران "نطنز عليكم!"

تنويه خاص: ما حدث في الخليل من اعتداء على مرشح قائمة المستقبل ليس جريمة مدانة فحسب... لكنها تتطلب قيام أمن السلطة بكشف المرتكبين كي لا تصبح هي في دائرة الاتهام... ولو كانت فتلك رسالة غبية وجدا!

### **جريمة إعدام فلسطيني ناطقة.. لا تتركوها تضيع عبر "نفق الكلام"!**

كتب حسن عصفور/ وسط "الحفلة الانتخابية" التي تعيشها الفصائل، أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب "جريمة إعدام" فلسطيني واصابة زوجته صباح يوم الثلاثاء 6 إبريل / نيسان 2021، جريمة لا تترك ثغرة بملاحقة مرتكبيها، فبعد السماح للشهيد بالتحرك من حاجز جيش الاحتلال، قاموا بإطلاق نار كثيف على السيارة داخل النفق.

جريمة الحرب الجديدة، يجب أن تصبح الحدث الأول للفعل الفلسطيني في الأيام القادمة، والعمل على توفير كل ما هو ضروري لكشف تفاصيل الجريمة، التي حدثت عشية مجازر "دير ياسين" يوم 9 أبريل / نيسان 1948، وجريمة اغتيال الشهداء الثلاثة "الكمالين" (ناصر وعدوان) وأبو يوسف النجار في بيروت 1973، وكان هذا الشهر يمثل حالة استفزازية للصهاينة الغزة والمحتلين.

عادة تحاول دولة الكيان والعصابة الفاشية الحاكمة أن تختبئ وراء جرائمها تحت غطاء ما أو "ذريعة ما" كي تهرب من جرائمها، ولكن ما حدث للفلسطيني أسامه محمد صندوق منصور (42) قد يكون من السوابق التي تقدم أدلة الاتهام دون بحث أو حاجة لمحام وأوراق.

ربما يخرج البعض ليقول وما فرق هذه الجريمة عن غيرها، قد يكون ذلك عاطفيا في الخطاب للفلسطيني والعربي، ولكنه ليس دائما يقنع من يتربصون



بالحالة الكفاحية الفلسطينية، ولذا بعض "جرائم الحرب" صريحة التنفيذ، كما حدث مع أسامة وزوجته لا تترك أبدا لأي جهة كانت "تبريرا" فهم حددوا طبيعتها بأنها عملية إعدام دون "سبب" أو "ذريعة".

ولأن الفصائل لا تحب كثيرا أن تبدو في موقع "المظلومية" مع دولة الكيان، وتتعامل مع الأمر وكأنه "نقيصة" ان تعلن شهادة فلسطيني دون ان يكون حاملا سلاحا، حجرا أم بندقية، سكيانا أم متفجرة، فالمطلوب من وزارة الخارجية وبعثاتها في المنظمات الدولية، ان تتحرك بالسرعة المطلوبة وتقديم كل "شواهد الإعدام"، خاصة بعد قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية حول قيام دولة الكيان بارتكاب جرائم حرب، وهذه الجريمة أحدث "شاهد إثبات جديد".

بالتأكيد، يمكن للمنظمات الأهلية وغير الحكومية، ان تقوم بدور كبير، سرعة وتدقيقا، وأن تحرك مؤسسات دولية خاصة بالبعد الحقوقي والقانوني، والتركيز على عملية الإعدام قبل الاستشهاد، فتلك مسألة أكثر اقناعا عند الآخرين من تعبيرنا الخاصة.

الجريمة تأتي كشفا للبعد العنصري الفاشي الذي يتنامى داخل دولة الكيان، وأنها نموذج لما ينتظر الشعب الفلسطيني بعد الانتخابات الأخيرة، التي أنتجت أوسع معسكر مؤيد للجريمة السياسية والإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، وما حدث في نفق بير نبالا نموذج حي على التعبئة الفاشية.

جريم إعدام الفلسطيني أسامة، تتزامن مع جريمة إعدام من نوع آخر، تنفذها أجهزة دولة الكيان، حيث تقوم بعملية تطهير عرقي لمئات عائلات الشيخ جراح، ما يمثل شكلا من أشكال "جريمة حرب" بمظهر عنصري.

ما يحدث في القدس وتنامي حركة الجريمة ضد الفلسطينيين أرضا وسكانا، يستحق حراكا سريعا، يكسر "بلادة" بيانات باتت مملة بل تصل الى حد "القرف من قراءتها"، خاصة لو تعلق الأمر بحركة "تهديد ساذج" لم يعد يحرك شيئا لا وطنيا ولا عدوا، لم يشعر بـ "راحة سياسية – عملياتية" كما هو هذا "زمن البعثة الكلامية"، التي تمنح دولة الكيان "جدارا واقيا" لتنفيذ مخطتها التهويدي العام.

جريمة إعدام أسامة يجب أن تكون خيطا فاصلا في مسار المواجهة الشعبية العامة، كي يدرك العدو أن الجريمة لها حساب، ويلمس الفلسطيني أن ظهره ليس للحائط.

ملاحظة: ليس من باب "الأخلاق السياسية" قيام البعض بالحديث عن "مرض" الرئيس عباس بطريقة الشماتة لو كان مريضا... أخلاق الشعب الفلسطيني لم تكن منحطة ولن تكون.. فاتركوها يا أنتم بلا تلويث!

تنويه خاص: أحسنت حماس بتوضيح موقفها من الانتخابات في القدس بعد تصريحات فقدت صوابها من أحدهم... وأخطات حماس في تحميل غلطتها "القانونية" في تسجيل الأسير حسن سلامة لغيرها.. الغلط يجب أن يراه من قام به بلا تبرير!

### **حماس و"حرب الذات المقدسة" على د. ناصر القدوة!**

كتب حسن عصفور/ لعلها المرة الأولى منذ سنوات، أن يستفيق المشهد الفلسطيني ليجد "حربا إعلامية سياسية" غير مسبوقه على د. ناصر القدوة رئيس قائمة "الحرية" لانتخابات المجلس التشريعي، والقيادي الفلسطيني والفتحاوي البارز، وأحد من مثلوا فلسطين دوليا وجها مشرقا، ساهم في صناعة بعضا من مكاسب دولية للقضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية، في سنوات كان بعض من خرج فجأة شاهرا سيف الجاهلية الفكرية في خندق العداء للثورة والسلطة الوطنية.

حرب مكثفة غريبة، انحدرت في سقوط سياسي وأخلاقي، وكشفت كثيرا من "الظلامية المخزونة" لدي البعض المصاب بعقدة مما هو ليس "ذليلا" أو منافقا، حملة كشفت ان ثقافة "الخطف" لا تقتصر على بعد في سلطة ما، ولكنها تمتد الى بعض جوانب العقل وآلية التفكير، وكسرت كل ما يمكن اعتباره "حق الاختلاف".

حماس كان لها أن تكتفي بدفع كتبتها ممن يملكون موقفا له احترام ما، أو أدوات صنعت خصيصا للردح السياسي والانحطاط العام في التعامل مع كل من ليس منهم، وجاء بيانها الرسمي، ليؤكد المؤكد المخفي، والذي كشفه أحد قياداتها في الضفة الغربية وصفي قبها، قبل أيام قليلة، بأن "الذات الحمساوية" مقدسة ولا يجوز الاقتراب منها، أو المساس بها، وكل من يفكر بها فالحرب الظلامية العمياء ستتطلق.

حماس عبر بيانها الإرهابي، وصلت الى اتهام أحد أبناء الثورة بـ "الخيانة الوطنية" متساوقا مع "المؤامرة الصهيو-أمريكية" عليها، عبارة تحمل من الكوميديا السياسية الكثير جدا، وهي الحركة التي تقيم قياداتها الأولى بين قاعدتين أمريكيتين وعواصم ترتبط بأفضل علاقات أمنية واقتصادية مع دولة الكيان، وسبق لأحدها ان طردت نائب رئيسها عندما أمرت تل أبيب الحاكم التركي بذلك.

حرب حماس على تصريح ناصر القدوة الخاص بوصفها إسلام سياسي، وأن هناك مشاكل معها وجب تصفيتها، في جوهرها حرب على قائمة الحرية بتكوينها المفاجئ، بعد الشراكة الكفاحية مع القيادي الأسير مروان البرغوثي، وما لذلك من تأثير على البعد التصويتي، وكأنها أصيبت بهستيريا فاقت حليفها "المخلص" في مركزية فتح، الذي اعتبرهم "مرتدين".

حرب حماس في حقيقتها ليس غضبا من جملة كان لها أن تستوضح ما يراد منها، رغم ان بها الكثير من الصواب السياسي، لكنها سارعت لتطلق كل مخزونا الحاقد ضد الآخر، واستأجرت بعضا من هوامش كتبه غير حمساويين مباشرين، أدوات تستخدمهم عند الحاجة، لتبدو كأن الحملة من غيرها أيضا.

غضب حماس الحقيقي من تحالف مفاجئ لم يكن من حساباتها، فبعد ان شكلت "قوائم" بأسماء مستعارة لها، ضمن تكتيك تفريق التصويت غير الإسلاموي، كونهم لن يمنحوا لقائمتها، "الموعودين أن نراها في القدس"، دون أن تشتت وجودها في الانتخابات لتتساوق مع خطة ترامب بشطبها من الحضور الوطني، غضب سحب منها سلاح التفيت والتشتيت لتسرق ما يمكنها سرقة من "أصوات غاضبة" من قيادة فتح (م7) الرسمية، إعادة لمشهد انتخابات 2006، عندما حصدت مقاعد برلمانية لا تمثل مطلقا الحقيقة التصويتية.

حرب حماس الواسعة جدا، والتي انطلقت في ساعة صفر وقد تستمر ما لم يتم ردعها وطنيا، تستهدف جوهر التحالف الذي جسده قائمة الحرية، وكأنها تنتصر لبعض فتح (م7) بعد أن "شرعنوا انقلابها" ولم يعد يرونها حركة انقسامية.

لو أن الأمر كان مرتبطا بما ورد على لسان د. القدوة في المقابلة موضع "الحرب"، وأنها تبحث توضيحا ما لوجدت من "السبل الأكثر نقاوة وطنية ونظافة سياسية" بديلا لحملة بلا أخلاق بكل ما لها من وصف، وصلت الى حد التخوين.

حركة حماس هي جزء رسمي من حركات "الإسلام السياسي"، وجزء من جماعة الإخوان المسلمين وليس سرا ما دام لم تعلن "براءتها الفكرية – التنظيمية" مع تلك الجماعة، وكان لها بدلا من فتح تلك المعركة واختلاق مضمون غريب، أن تعيد تصويب مسارها ومساقها الوطني العام.

هل بيان حماس التخويني يمثل رسالة استباقية لمنع د. القدوة من الذهاب الى مسكن أهله، بعد أن أعلن ذهابه الى قطاع غزة... وهل بات القطاع "كيانا خاصا" يرتبط بقانون حمساوي إسلاموي...

ما حدث من حماس "خطيئة سياسية"، ولا يجب الاعتقاد أبدا ان "ضجيجها الإعلامي" سيمنحها البراءة من سقطة التخوين، التي عادت بفرضها في السجال العام بعد أن غاب قليلا، وأن من يختلف مع "الذات الحمساوية" إما خائن وطنيا أو كافر مرتد دينيا.

بيان حماس وحملتها ستفتح شهية الإعلام المعادي للقضية الوطنية، عبري وعربي أن يرفع الحدث الى قمة الأحداث، وتبدأ حركة "النبش" لإظهار كل جوانب الظلام التي غابت...

على حماس الاعتذار عن سقطتها ثم تبدأ بحق الاستيضاح، دون ذلك فهي تفتح مسارا لن يربح منه مطلقه، وبالتأكيد لن ينته بصمت المستهدفين.

بعض من الصواب ليس عيبا ولكن العناد بكل مظاهره عار وكفر وطني!

ملاحظة: انتشار صورة اللواء يوسف أبو مغصيب المعروف فلسطينيا بـ "الشبل" محمولا على ناقلة بعد أن خاض اضراب جوع دفاعا عن حقه المصادر من

الرئيس عباس، تثير من الأسئلة أكثر من حالة حزن أو تعاطف.. "الشبل" كان الأمين على حياة الخالد المؤسس أبو عمار.. صورة تقول أين صرنا!

تنويه خاص: أمريكا أوضحت أنها لم تغير موقفها من اعتبار الضفة وقطاع غزة أرض محتلة.. توضيح جاء كلاما فيما كان سحب التعريف بيانا رسميا.. مطلوب بيان مش طق حكي... التاريخ يعرف الورق مش كلام اللسان.. فاهم يا أنت!

### **خالد مشعل والطريق "الهادئ" نحو "الرئاسة" الفلسطينية!**

كتب حسن عصفور/ ربما اعتقد البعض أن عودة خالد مشعل لقيادة حركة حماس، كرئيس لها في الخارج، يمثل "مفاجأة" لم تكن ضمن الحسابات التقليدية، خاصة وهو من كان أهم رئيس لها منذ عام 1995 تعيينا بعد اعتقال نائبه الحالي د. موسى أبو مرزوق أول رئيس لها، ثم انتخابا رسميا 1996 حتى عام 2017، وشكل حضورا مميزا كان سببا رئيسيا في استمراره رئيسا للحركة طوال تلك الفترة، التي بدأت وكأنها غير "شرعية"، بعد التمديد الأخير له ما قبل انتخاب إسماعيل هنية خلفا له.

عودة خالد مشعل لمنصب قيادة حماس في الخارج، لا يمكن اعتباره "منصبا تنفيذيا تنظيما" بقدر ما يشير الى أن هناك تطور سياسي كبير بدا يتفاعل، مرتبط مباشرة بالوضع الداخلي الفلسطيني، خاصة بعد "مراسيم الرئيس محمود عباس الانتخابية"، التي حركت سكون – بلادة المشهد العام وسط أخطر حالة انقسامية.

منذ فشل تطبيق اتفاق بيروت يناير 2017، بعد التوافق على تفعيل منظمة التحرير والذهاب لفتح "أبوابها" لحركتي حماس والجهاد، لم تحتل قضية المنظمة اهتماما حيويا من حماس، ولم تكن "هدفا مباشرا" لها، بل أنها تجاهلتها في محطات عدة، الى أن بدأت حركة التواصل الجديدة بينها وحركة فتح (م7)، ثم حوار القاهرة الذي أنتج المراسيم الانتخابية.

وبتدقيق بسيط، بدأت حماس في دعايتها التركيز على أنها تخوض المرحلة الأولى من انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، وكانت هي دون غيرها من يستخدم ذلك التعبير، حيث الآخرين بما فيه حركة فتح (م7)، يشيرون الى الانتخابات البرلمانية أو التشريعية، ولم يكن استخدام حماس عفويا، او محاولة للتباين، كما يظن البعض، بل هو جزء من "استراتيجية جديدة" مركزها الرئيسي منظمة التحرير الفلسطينية.

ورافق التعبير حملة إعلامية مكثفة من رئيس حماس هنية وقيادات أخرى حول "استعادة" منظمة التحرير وتطويرها لكي تصبح "سلاح مقاومة"، وبعيدا عن "التعبير اللغوية" او ما يقال " الإنشائية"، فالجوهري الذي بدأت حماس التخطيط له دخول منظمة التحرير والسيطرة عليها، وتوافق ذلك مع تكثيف "رواية بديلة" للرواية الفلسطينية عامودها حماس وليس الثورة الفلسطينية، بل أن روايتها تتجاهل كليا مسار الثورة المعاصرة، التي شكلت رافعة النضال الوطني.

حماس تدرك أكثر من غيرها، أن منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية فقدت مكانتها الكفاحية، بل وغاب قرارها لصالح "فرقة مصغرة" لتصبح هي مصدر القرار "صناعة وتنفيذا"، ومنذ عقد آخر دورة للمجلس الوطني أو بالأدق مجلس المقاطعة، وهو فاقد الشرعية، بدأت عملية انحدار المنظمة بشكل متسارع، فلم يعد هناك أي حضور حقيقي لها، بل أنها بلا أمين سر منذ أشهر بعد رحيل صائب عريقات، وبلا رئيس صندوق قومي منذ 2018، في سابقة لم تحدث منذ عام 1964.

إنهاك منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية شكل أداة كي تستفيد منها حماس في التعبئة نحو هدفها المركزي الكامن، والمطالبة بضرورة "استعادة" منظمة التحرير دورها وتطويره لخدمة ما أسمته "محور المقاومة"، كلام ولكن هل يراد به حقا أم غيره، تلك هي المسألة التي تحتاج الى تدقيق على ضوء سلوك حماس السياسي وعلاقتها ودورها وتجربتها في الحكم الخاص بقطاع غزة.

ويبدو أن الأمر، لن يتوقف عند دخول منظمة التحرير ومحاولة "إزاحة" فتح عن الدور القيادي فيها، بل بدأت رحلة الذهاب الى رئاسة منظمة التحرير التي تترنح كثيرا في عهد الرئيس محمود عباس، خطة لن تكون في عجلة من أمرها، كي لا

تفتح عليها "غضبا مفاجئا" من أطراف محلية وإقليمية وربما دولية، ولكنها وضعت الخطوة الأولى نحو هدفها القادم لرئاسة منظمة التحرير.

ووفقا لمسار حركة حماس، لا يوجد راهنا شخصية مركزية تتمتع بمواصفات للمنصب الأول في منظمة التحرير سوى خالد مشعل، تجربة وعلاقات متعددة عربية ودولية، وينظر اليه من قبل أوساط أمنية وبحثية أمريكية أنه "الأكثر اعتدالا" في قيادة حماس، وعام 2009 لفت الاهتمام كثيرا بتصريحه حول إمكانية قبول "دولة فلسطينية مؤقتة" في حدود عام 1967، مع شروط لغوية تعيد للذاكرة الفلسطينية شروط القيادة الفلسطينية بعد إقرار البرنامج المرحلي عام 1974، فأرقت من صفات السلطة الوطنية ما يحيلها الى سلطة "الحرب الدائمة".

عودة مشعل الى منصب قيادي في حماس ليس "تكريما" لمسيرة أهم رئيس لها، بل هي خطوة أولى نحو "رحلة الألف ميل" السياسية وصولا الى منصب الرئاسة الفلسطينية بعد عباس، أو بحضوره، وعبر بوابة منظمة التحرير التي لن يستطيع الهروب من استحقاقها الوطني كثيرا...

مشعل الى الرئاسة... ذلك هو الشعار الذي ستبدأ حملة حماس الإعلانية بترويجه في قادم الأيام، ولن تضع "فاصلا" بين رئاسة السلطة والمنظمة راهنا، لكن عينها الحقيقي يبقى رئاسة منظمة التحرير لقيمتها التمثيلية...

الحياة السياسية تتفاعل دوما مع من يحسن الحراك "صوابا كان أم خداعا"... لأنها لا تنتظر البلاد أبدا!

ملاحظة: اختيار الشاب أبو معروف نهاية لحياته شنقا ذاتيا بدل الموت جوعا وقهرا من قرار "قراقوشي"... هل يكون شوقي "الفدائي" الذي سينقذ كرامة آلاف من بني فلسطين عرضة لمصير غير انساني.. اهانة وتجويع.. لروحك السلام يا "شهيد الجوع".

تنويه خاص: اختار مدع من أحد قيادات الحركة الإسلامية في تونس الكذب الصريح في أول أيام رمضان فاخترع لقاء بين الرئيس قيس سعيد وإسرائيليين

في مصر...طلع مش "شيخ زفة" بس، بل و"غبي زفة" لأن مصر دورا ومكانة أعلى قيمة من "خزعبلات". لكنه الحقد الأعمى!

## شرارة القدس: هل تفتح باب الغضب الشعبي - السياسي... أم تُغثال!

كتب حسن عصفور/ انطلقت شرارة ثورية جديدة في القدس، نتاج فعل صهيوني قاده الإرهابي عضو الكنيست الجديد بن غفير، تحت شعارات عنصرية صريحة لا يشوبها "ضبابية"، تهتف بالشعار الفاشي القديم الجديد "الموت للعرب"، لتذكر أن الجين العنصري بات مكونا من مكونات النظام السياسي في دولة الكيان الإسرائيلي، وليس حركات متفرقة، بل لها تمثيل واسع في برلمانهم الجديد.

ساد الاعتقاد، للمجموعات الإرهابية اليهودية، وبعد النجاح الكبير لممثليهم في البرلمان الجديد، في سابقة منذ عام 1948، أن الزمن بات قريبا لتحقيق "حلم التطهير العرقي" طردا وقتلا وتهويدا ومصادرة لأراض وممتلكات فلسطينية، تكرار لما حدث عام 1948 المعروف بالنكبة الكبرى، على طريق طرد الفلسطينيين من المدينة المقدسة، وإعادة بناء "هيكلهم"، على حساب المسجد الأقصى، حيث قامت دوائر الإرهاب نشر صورته منذ منتصف الثمانينات، وتراجع تحت ضربات الانتفاضة الوطنية الكبرى 87 - 1993، ثم اختبأ بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ، حتى أطل برأسه في قمة كمب ديفيد 2000، بالحديث عن عدم السيادة الفلسطينية تحت ساحة البراق وحائطها، باعتبار ذلك جزء من "بقايا الهيكل"، ورفض الشهيد الخالد ياسر عرفات تلك المقولات.

وفي 28 سبتمبر 2000، اتفق رئيس حكومة الكيان آنذاك العنصري يهودا باراك مع الفاشي - الإرهابي أريك شارون على القيام باقتحام القدس، لكسر موقف القيادة الفلسطينية والخالد أبو عمار... وخرج أهل القدس في لوحة تحدي تاريخي لمنع الإرهابي شارون من اقتحام المسجد الأقصى، وسقط عشرات الشهداء والجرحى حماية للمقدس الوطني والديني، ومنها بدأت أطول مواجهة عسكرية مع العدو القومي على الجبهة الفلسطينية، عسكريا وشعبيا كان نهايتها اغتيال



المؤسس الشهيد أبو عمار، والتحضير لتدمير الكيانية الفلسطينية الوليدة، عبر "انتخابات ديمقراطية".

ومجددا، تعود القدس لتطلق شرارتها الثورية في مواجهة العنصرية والفاشية، دفاعا عن ذات الحق المقدس وطينا ودينيا، شرارة فعل أحييت بعضا من "سبات" طال انتظاره، منذ أن صممت "حرارة جبهات المواجهة" في زمن القسمة والتقسام، وعهد التفاهم والتنسيق المجاني سوى بعض "رذاذ مصالح حزبية".

القدس حرقت أول جدر تلك "السكينة الثورية" التي طال أمدها، وتعيد خلال 48 ساعة حركة فعل للمشهد الكفاحي الفلسطيني، الذي لا خيار غيره لاستكمال الحرية والاستقلال الوطني، وكسر شوكة العنصرية والإرهاب، ولعل القدس مكانة وقيمة رمزية تكون هي رافعة تجديد مشعل الثورة، وتفرض مسارا لم يكن يراد أن يعود، بل يتم العمل بكل السبل على ألا يعود.

بلا تردد، دون انطلاق حركة فعل شعبي في كل مدن الضفة الغربية وفتح جبهة مواجهة كفاحية على طول خط الضفة الغربية، وتعزيز الشرارة الثورية المقدسية بكل محيطها، ودعم شعبي من أهلنا في الداخل 48، وحضور قطاع غزة بمظاهرات شعبية كما بدأت مسيرات كسر الحصار تمثل تلاحما، تصبح الشرارة المقدسية الثورية في خطر الاغتيال المبكر.

هي لحظة لا تنتظر ترددا ولا تفكيراً "عميقاً" أو مكذبة البحث "الاستراتيجي"، فما حدث هو "الخيار" الذي لم يعد خيارا غيره لإعادة الحضور – التمثيل الفلسطيني الفاعل والموحد.

مشاركة جناحي بقايا الوطن في الفعل الكفاحي الشعبي بين مواجهات خط النار في الضفة والقدس وخط الإرباك على طول السلك الفاصل في قطاع غزة، ليست رسالة تضامنية كما يهذي البعض جهلا، بل هي رسالة وحدة مسار ومصير، وعلها الرسالة الأهم سياسيا ان الانقسام ليس قدرا وهو منتج بضاعة فاسدة، تكسره حركة الشعب الثورية، وليس انتخابات وهمية تعيد تكريسه بشكل "ديمقراطي".

الرد الكفاحي على الفعل الإرهابي وسياسة دولة الكيان بمحاولة تجريد القدس من عروبتها وفلسطنتتها، هو الخيار ولا غيره يجب أن يكون خيارا.

وبالتأكيد، تأجيل الانتخابات الذي تقرر في مطبخ الرئيس محمود عباس يجب أن يترافق مع خطوات عملية مع الحضور الشعبي العام، يجب أن تعلن السلطة رسميا، تعليق الاعتراف المتبادل فورا، ويصبح ذلك رهنا باعتراف الكيان بدولة فلسطين التي أقرتها الأمم المتحدة، والعمل على تشكيل قيادة عمل موحد من الفصائل والكتل الانتخابية، والبدء الحقيقي بفك الارتباط بمحتل، كرد توحيدي جديد.

وبالتوازي تعلن حماس حل حكومتها الخاصة، وتعتبر الجهاز الحكومي الغزي هو جزء من الحكومة المركزية الى حين ترتيب حكومي جديد.

الرد ليس تظاهرا ورصا فحسب، بل خطوات سياسية جادة تعلن أن الجديد الفلسطيني قادم... وهناك العديد منها لو أن الخيار الذهاب لفك الارتباط مع عدو محتل داس كل فرص السلام الممكن، والأقرب للممكن، دون جدوى، لأنه لا يبحث "سلاما" بل تهويدا وضما والحاقا...

القدس فاضحة العنصرية، ستكون هي أيضا كاشفة للحقيقة السياسية، هل تذهب السلطة الرسمية والقوى المتعددة الى تطوير فعلها نحو انتفاضة غضب شعبي واسع، بعيدا عن "عسكرة" قد يراد لها ان تكون مصيدة لقتلها، ام تهتف كلاما ثم ينام ريحها... هي لحظة الفصل بين وطنية تنتظر وبين انهزامية لم تنته بعد!

ملاحظة: كان ملفتا البيان الأردني ردا على الإرهاب الإسرائيلي، لغة ربما هي الأولى منذ زمن بعيد لم نسمعها... ليس القدس خط أحمر فحسب ولكن المساس بها لعب النار... كلام قد يكون من ذهب لو أحسنت قيادة السلطة التفاعل معه!

تنويه خاص: من أشكال التآمر على أي فعل ثوري أن تبدأ بعض الفصائل المصابة بـ "شيزوفرينيا التمايز"، تصدير روايتها الذاتية على حساب الرواية الوطنية... وسرقة فعل عام لصالح صندوق حزبي خاص... العيب لا يكفي وصفا لكم يا أنتم!

## "شرارة القدس" ... من "حواجز" باب العامود الى "حواجز التهويد" ...!

كتب حسن عصفور/ كان مشهد "فرحة" أهل القدس مع إزالة حواجز باب العامود رد فعل مباشر في سياق مواجهة متراكمة مع عدو محتل، كرسست صورة ارتباط لا ينفك بين الأرض والمقدس والإنسان، وكانت رسالة أولية أن المواجهة هي الخيار الوطني للتعامل مع المشروع المعادي.

من المنطقي جدا، ان يرى أهل القدس ما حدث "ربحا كفاحيا" مباشرا لمواجهة مباشرة حول قضية محددة، بعد نصب الحواجز في منطقة باب العامود، بكل آثارها، ولكن لم يكن مبررا أبدا أن تسارع فصائل بالتهليل والمباركة لـ "انتصار" شباب القدس على محتليهم، وقد كان مشهدا وكأنه بحثا عن "مكاسب توسلية" تريد أن تخطف ما ليس لها، قبل فوات الأوان.

بالتأكيد ان جوهر "شرارة القدس" جاءت كجزء من رد عام على سرطانية التهويد التي تسللت الى جسد عاصمة فلسطين الأبدية كما باقي الضفة الغربية، وما الحواجز التي تمت إزالتها ليست سوى أحد أشكال العملية التهويدية التي تسير بكل المظاهر وفي مختلف مناطق القدس، وهو ما يجب الانتباه له، كي لا يذهب الأمر بعيدا عن جوهر المواجهة التي أطلقتها "شرارة" باب العامود.

تراجع دولة الكيان الاحتلالي عن خطوة الحواجز، لأسباب مختلفة ومتعددة، ابزرها "أهل المدينة" كراس حربفة فعل، مع حراك سياسي ما كي لا تذهب الشرارة نحو مرحلة لا يريدونها كثيرون، والارتباك الذي تعيشه دولة الاحتلال من أزمة حكومية عميقة، قد تطول أو تذهب الى انتخابات خامسة جديدة، ونمو للحركة الإرهابية الصهيونية بشكل بات خطرا عليهم قبل أن يكون خطرا على الفلسطيني.

مسارعة الفصائل لـ "قطف ثمار" الشرارة كشفت انها تعيش على سرقة عرق غيرها، ولو حقا كانت جزءا من معركة إزالة الحواجز لكان المشهد مختلفا كليا، ولما بات الحاجز هو عنوان المعركة، بل التهويد ذاته، ومواجهة التطهير العرقي الذي يتم تحت أعينها في حي الشيخ جراح، لم تجد عائلته أي من الفعل الشعبي العام، رغم ان مخاطر التطهير تفوق بأثرها على مستقبل هوية المدينة المقدسة وطنيا ودينيا من نصب حواجز باب العامود.

مسارعة الفصائل لـ "فرح سياسي" تكشف أنها لا تملك أبدا رؤية وطنية شاملة، ولا جدول أعمال لمواجهة العدو، وهي باتت تعيش ضمن "ردات فعل" على فعل معادي، وغالبا ردات محدودة التأثير والأثر، وربما لا تكون، كما في أحداث سابقة.

شرارة القدس كشفت بعضا من عورات الواقع السياسي الفلسطيني، وخاصة السلطتين والفصائل، عندما غابت كليا عن القدرة بالتلاحم مع الانطلاقة، واكتفت بدور "المرشد" عن بعد، بدلا من فتح جبهات مواجهة في مدن الضفة واتساع حركة الشرارة في مدينة القدس ذاتها، لتصبح كلها حركة فعل ناري ضد المحتلين، لتأكيد أن جوهر المعركة ليس حاجزا رغم قيمته، بل هوية المشروع الوطني نحو إزالة "حواجز" المشروع التهوديدي في القدس والضفة الغربية.

دولة الاحتلال، استجابات تحت الضغط والفعل الشبابي الى رفع حواجز، لكنها لم تنزل بعد رايها التهوديدية، وقد يكون حي الشيخ جراح الهدف المباشر بمسارعة التطهير العرقي وطرد عشرات العائلات صاحبة الحق في الأرض والمكان، وبعيدا عن أوراق وجدت لم تجد، فلو الأمر أوراق ملكية فأرض فلسطين وبيوتها ملكية طابو لأهلها ورقا وتاريخا، عدا بعض منازل لسكان عاشوا بين أهلها.

كان على الفصائل أن ترد فورا على رفع حواجز باب العامود بالمضي نحو تطوير أداة المواجهة لكسر حواجز المشروع التهوديدي في الضفة والقدس، وليس الاكتفاء ببعض مظاهر قد تحمل "خدعة مؤقتة"، لمعركة قادمة.

ليس دور القوى المسارعة في كتابة بيانات تصيب الفلسطيني بـ "الغثيان السياسي"، بل واجبها، لو هي حقا أداة فعل مواجهة، رسم طريق التطوير الكفاحي الذي أطلقته "شرارة القدس" من باب العامود، وليكن رفع الحواجز فيها نقطة عبور لإزالة الحواجز التهوديدية الأخطر في "بقايا الوطن".

ملاحظة: كم غريب أن تتغنى "الرسمية الفلسطينية" في جناحي بقايا الوطن بـ "شرارة القدس" لكنها لم تفكر للحظة عقد لقاء وطني من أجلها... فعلا طلعت "خطر أحمر" لكم بس لشو... الباقي عندكم!

تنويه خاص: ملفات مشعل العشرة ذكرتنا بنقاط منظمة التحرير العشرة...معقول  
الرقم صدفه ام الشيء بالشيء يذكر... المرحلة حل والمؤقت حل والوصول  
للمنصب الكبير قد يكون "الحل" مش هيك برضه!

## "صواريخ غزة الرمضانية"... تلاعب سياسي مكروه!

كتب حسن عصفور/ منذ أن حققت حركة حماس مطالب خاصة عبر "تفاهم  
التهديئة"، الذي أنتج معادلة "المال مقابل الهدوء"، وقطاع غزة ابتعد عن "عدوانية  
إسرائيلية" واسعة، حيث منحت تلك المعادلة لطرفيها بعض ما يرغبان، فالكيان  
وجيشه لا يبحثان "حربا شاملة" نحو القطاع، لأهداف متعددة منها ما يمكن أن  
يكون ثمنا مربكا، وعدم هز حكم حماس لتكريس الانفصالية التي قدمت له  
"الجائزة الكبرى".

فيما حماس تدرك أن أي حرب واسعة، أي كانت خسائر "العدو الوطني –  
القومي"، قد تكون قاضية لها بالمعنى العام، خاصة وأن أهل قطاع غزة لا زالوا  
حتى ساعته يعيشون نتائج "ويلات" حروب ثلاثة لم تنته آثارها بعد، ويبدو أنها  
لن تنتهي في ظل الحالة الانقسامية، والحصار المفروض بكل أشكاله.

ولكن بين حين وآخر، تخرج بعض "قنابل صوتية" أو "بلالين ملونة مفخخة"  
لتكسر حركة "الرتابة السائدة في ظل المعادلة الأمنية الأهم لدولة الكيان من  
جهة، ولحماس من جهة أخرى، فكلاهما حقق كثيرا مما يريد عبرها، ولذا يأتي  
رد الفعل على كل الأحداث متسقة مع محدوديتها، دون تجاوز الممكن –  
المسموح.

ولعل الاستثناء الوحيد كان بعد اغتيال القائد في حركة الجهاد أبو العطاء، حيث  
كسرت المعادلة بفعل "جهادي"، كاد أن يذهب أبعد من رد فعل "محسوب"، لولا  
استنفار حماس لكل قواتها الأمنية والسياسية، بل وصل الأمر بالجهاز الدعوي  
في حركة حماس بكييل تهم "مقرفة وطنيا ودينيا" للجهاد، كشفت أن "الباطنية  
الثقافية" حاضرة جدا، ويمكنها أن تقفز في أي لحظة خلاف.

ومنذ أيام، عادت لعبة إطلاق "الصاروخ المنفلت"، دون غاية محددة، أو رؤية واضحة، وكأنه بحث عن "تسليية رمضانية" تنادي على "المسحراتي" ليطلق نيرانه، لعبة تحمل كثيرا من الأسئلة وعلامات الاستفهام، كونها ليست تعبيراً عن "مقاومة" أو "مواجهة"، بل لا زالت "لقطة" بلا نسب معلوم كدليل لغايتها، ولذا لا يمكن اعتبارها "غاية وطنية".

ما يحدث هو محاولة حمساوية لجذب الانتباه، بأن قطاع غزة هو "أصل المعادلة" ومركز القرار الأمني ومنه يشتق السياسي، وهي قبل غيرها لها مصلحة بين حين وآخر بذلك الفعل الذي يبقى تحت السيطرة المطلقة، كي لا يصبح رد الفعل خارج عن السيطرة، مناورة تبقى الخبر الحمساوي في نشرات أخبار عبر "مظهر صدامي مع دولة الاحتلال"، ما يجلب تعاطفا شعبيا خارجيا أكثر منه داخليا.

ولا يستبعد أنها جزء من "مناورة حمساوية" كدعاية انتخابية، من خلال صدام ما مع عدو أي كان يمنحها "ميزة ما" على كل منافسيها، ودون خسائر يمكن أن تكون مكلفة وضارة، أو استجلاب ذريعة غير مباشرة في لحظة ما لاستخدام ذلك عنصرا لتأجيل الانتخابات رغم كل ما تقول حماس أنها رافضة لذلك، لكن فوائدها من التأجيل قد تفوق كثيرا فوائدها من إجرائها.

ولا تخرج مناورة "التسخين المسبق" لمواجهة موسعة قد تحدث في لحظة ما، ارتباطا مع أحداث إقليمية ترتبط بالملف الإيراني، والوضع في لبنان، خاصة وأن دولة الكيان لا تضع "حدودا فاصلة" بين حكم حماس والعلاقة مع إيران، رغم الفوارق الكبيرة.

رد فعل حماس على الصواريخ "اللقطة" لا يشير أن هناك طرف غيرها مسؤول عما يحدث، وأنها تتحكم بتلك "المناورة"، وربما هي رسالة جانبية أيضا للكيان، بعد أن بدأت بعض الشخصيات الأمنية به تطالب بالمفاوضات المباشرة مع حماس، وكان أبرزهم رئيس الموساد السابق هاليفي، وهي دعوة قد تكون الأولى منذ 2006، ما يزيد من "شهية حماس السلطوية" وتبحث تعزيزها برسائل أمنية.

المناورة مكشوفة، ولكن هل يمكن الاعتماد على "حسن نوايا" العدو القومي كثيرا، وهل يمكن تجاهل أن الأمر قد يتحول الى حالة تدميرية ثمنها قطاع غزة

بكل ما فيه، وهل يمكن الرهان على أن العصابة الفاشية الحاكمة في تل أبيب ستحافظ على "حكم حماس" تحت أي ظرف كان...

محاولة بعض حماس اتهام آخرين ليست سوى محاولة "ساذجة" ومكشوفة جدا، لا يحتاج الأمر سوى قراءة تصريحات ناطقي حماس وسلوك أدائها الأمنية ليكتشف أنها مناورة مستجدية "مكاسب ما" لا أكثر... ولكنها قد تذهب في "غفلة ما" نحو ما ليس مرغوبا، فحاذروا لو كان هناك رغبة في الحذر أصلا!

ملاحظة: قبل 14 عام انطلق "أمد للإعلام"... كانت الفكرة مؤسسة إعلامية شاملة... استبقنا الانطلاقة بإطلاق الموقع، لكن أحداث ما بعد انقلاب 2007 أدت لغياب المؤسسة، فاستمر الموقع الأمدي منبرا متحديا لعدو قومي، ومواجهها للظلمية السياسية - الفكرية، ولسلطة الفرد المطلق... لم تكسره حملات كراهية بلا أخلاق... راية المسار وجدت لتبقى وتنتصر... هكذا كان "أمد" وسيبقى!

تنويه خاص: تزامن ذكرى استشهاد أمير الشهداء أبو جهاد الوزير والمهندس عبد العزيز الرنتيسي في 16/17 أبريل / نيسان ليبتها تكون انطلاقة لرؤية بأن الفلسطنة ليست ملكا لطرف... الوطن أو بقايا الوطن يستحق أفضل... فهل يفقه المتنافرون!

### **"قذيفة سياسية موسادية" جديدة لحماس... فهل تصيب؟! "**

كتب حسن عصفور/ تنشط دولة الكيان، بكل أذرعها "الأمنية" لبحث السبل "المناسبة" كي لا تجري الانتخابات الفلسطينية، فمن جهة ذهب رئيس الشاباك الى الرئيس محمود عباس ليبلغه عما يرونه من آثار ضارة ستنتجها لو تمت، وتحديدًا فيما يتعلق بمكانة حركة فتح، وخسارتها المتوقعة، دون أن ينسى التحذير الدائم بخصوص محكمة الجنائيات الدولية.

ويوم 14 أبريل 2021، خرج رئيس الموساد (جهاز مخابرات للخارج) الإسرائيلي إفرام هاليفي وطالب حكومة تل أبيب بفتح حوار مباشر مع حركة

حماس، بدلا من استخدام "وسيط" - الإشارة لقطر- ونقل الأموال لها، مؤكدا أن ذلك بات ضرورة مع تطور الحركة "سياسيا"، وقبولها بدولة في حدود 1967، في تخلي مباشر عن شعارها تدمير إسرائيل وعدم الاعتراف بها.

ودون تفاصيل لكل ما ذكره، فالجوهرى أنها من اللقاءات النادرة التي يخرج بها مسؤول أمني بمكانة هاليفي، يطالب بفتح قناة تفاوض مباشرة مع حماس، ورغم عدم التعليق عليها من جانب قادة دولة الاحتلال، الغارقين بأعقد أزمة سياسية لتشكيل حكومة، قد تصل الى انتخابات خامسة، فهي لن تكون نداء في الهواء.

"نشاط" فرعي الأمن الإسرائيلي (الداخلي والخارجي) نحو طرفي الانقسام الفلسطيني، ليس سوى خطوات من أجل منع أي جهد لوضع نهاية للحالة الانقسامية، والعمل كي لا ينتهي في الزمن القريب، باعتبار الوضع الانفصالي القائم (سياسيا - جغرافيا) الأكثر قيمة للمشروع التهويدي في الضفة والقدس، من جهة، ومن جهة أخرى يقدم الصورة الأكثر سلبية للفلسطيني، مع تشكيك مباشر في جهة التمثيل.

دولة الاحتلال، التي كانت طرفا مركزيا مع أمريكا ودولة عربية لإجراء انتخابات 2006 بمشاركة حماس، كون هدفهم في حينه خلق بيئة انقسامية عبر "آلة ديمقراطية"، وهي الآن تعمل بالتضاد عما كان، لمنع عقد انتخابات تنتج حالة "موحدة" ولو نسبيا، ورغم فوائدها السياسية بتخليد سلطة الحكم الذاتي، دون ثمن مقابل، لكن الانقسام وبعد أن مرور 15 عاما عليه كان الحدث الأهم لدولة الكيان لتمير مشروعها الكبير ضد المشروع الوطني الفلسطيني.

قذيفة رئيس الموساد السابق سباقا، تحمل مجموعة من الرؤوس السياسية، مستغلة توقيت تفاعلي وحساس في المشهد الفلسطيني، ليس الانتخابي فحسب، بل الطموح الذي بدا يتسارع كما لم يكن سابقا لدى قيادة حماس، للانتقال من مرحلة "البديل الموازي" الى مرحلة "البديل الرسمي"، منظمة وسلطة، مقابل وضع تفتتي تعيشه حركة فتح، هو الأكثر خطورة على مستقبلها السياسي قبل التنظيمي.

قادة أمن دولة الكيان يدركون جيدا، الطموح المتنامي والذي لم يعد سرا ابدا داخل حماس، وتعتقد أنها قاب قوسين أو أكثر قليلا من تحقيق "هدفها الخاص"، ولذا فالرسالة ليست طلقة في الهواء، بل هي موجهة للهدف مباشرة، لتعزيز



"الذات الحمساوية المقدسة" والبحث عن سبل في التعامل مع تطورات سياسية قد تكون عاصفة في المرحلة القادمة.

وإعادة "الرسالة الموسادية" التذكير بموقف حماس من الدولة المؤقتة، هو فعل تسويقي بأنها ليست حركة مغلقة بل يمكنها التغيير ما دام ذلك يخدم مصلحتها المباشرة، ما يقدم مبررا "موضوعيا" للتفاوض المباشر بينها وإسرائيل، وتفتح الباب لقبولها "رديفا تفاوضيا بديلا" لسلطة عباس في حال حدث تغير طارئ في مكانة القوى ودورها في القرار الرسمي.

بالتأكيد، هي أيضا رسالة للرئيس محمود عباس بأن "البديل السياسي – التمثيلي" بات قائما، ولذا فالذهاب بعيدا في الصدام بمسألتي الجنائية الدولية والانتخابات دون "رضا الكيان"، سيكون له ثمن مباشر، يفوق كثيرا ما كان من عام 1988 حتى تاريخه.

والسؤال، كيف للرئيس عباس وفتح (م7) وحماس الرد العملي وليس اللغوي على تلك "القذيفة الموسادية"، وهل لهما العمل لإبطال مفعولها السياسي، ام يكون "التجاهل" هو الرد الى حين تصبح "حقيقة قائمة"...

ملاحظة: تبرز وسائل الإعلام الفلسطيني بـ "فخر" كبير مشاركة عشرات آلاف في الصلاة بالمسجد الأقصى... لكنها تتجاهل لماذا لا يشارك بعض آلاف منهم في فعاليات لحماية القدس والأقصى من تهويد وتطهير...بدها تفكير!

تنويه خاص: يبدو أن الانتخابات باتت "موسما" تجاريا خالصا بالمعني السياسي والمالي...كل يستغلها لخدمة بعض ما يريد...والأهم أن "الكل" ينتظر رضا أمريكا والكيان عنها...مش غريبة شوي!

## لا تطفئوا نور شرارة القدس بـ "حزبويتكم"!

كتب حسن عصفور/ أعادت شرارة القدس المنتفضة منذ أيام، حرارة الفعل في الجسد الفلسطيني المصاب بحالة سكونية منذ سنوات، عدا حركة اللسان متعدد اللغات، شرارة فعل طال انتظارها ليس لقيمتها دفاعا عن العاصمة الأبدية لفلسطين، دولة ووطنا، مقدسا سياسيا ودينيا فقط، بل لأنها حركت كثيرا مما وجب حراكه مع تنامي الحركة التهودية، الخطر الأكبر على المشروع الوطني والقضية الفلسطينية منذ عام 1948، تهويد يخال الأرض والمقدس الحساس.

ولأن العجز الفصائلي، ساد المشهد العام طويلا عبر حالة انقسامية تمكنت بها دولة الكيان الإسرائيلي من تحقيق أخطر عملية اختراق للوحدة الوطنية، سياسيا ومجتمعيا وكيانيا، عبر انقسام منذ 15 عاما، ستعمل بكل سبلها أن لا يصل الى نهايته، فهو "دجاجتها التي تبيض لها ذهبيا سياسيا وفكريا"، وقربها الى حد النهاية من فرض مشروع التهويد كاملا في الضفة والقدس، والمساس بمكانة المسجد الأقصى والبراق، بعد اكتمال النفق التحت أرضي، الذي افتتح البناء فيه سفير أمريكا السابق في إسرائيل الصهيوني ديفيد فريدمان، دون ان تهز الأرض تحت قدميه أو أقدم دولة الكيان.

بدأت شرارة مقدسية، وقد تذهب الى حالة انتفاضية للشعب الفلسطيني كخطوة رئيسية لفك الارتباط، وتفتح حقا، وليس قولا "أبواب جهنم" على المحتلين ليذهب ربحهم الاحتلالي عن "بقايا الوطن"، وتشرق فلسطين دولة لأهلها ومواطنيها، بلا اغتصاب أمني أو سياسي...

وبديلا للمسارة الفصائلية لاحتضان شرارة الانتفاض المقدسية، ذهبت سريعا جدا، وبشكل مثير للشبهة السياسية على محاولة "حزبنتها" عبر تصدير مشاهد تبذوا للوهلة وكأنها دخيلة على الوعي العام، بل وصل بالبعض ليس الادعاء بأنها "شرارتهم"، بل نشر هتافات "فتنوية" مثيرة لكل أشكال "القرع العام"، والكارثة أن سرعة بث "الفتنة الحزبوية" جاءت من طرفي "النكبة الانقسامية"، كل يدعي أنه مطلق الشرارة المقدسية، في عملية استغلال نادر للذاكرة الوطنية.

ما حدث خلال شرارة الانتفاض من طرفي "النكبة الانقسامية" يمثل رسالة الى العدو القومي، أن كل منهما يملك أوراق السيطرة على "الشرارة الانتفاضية"،

ولكنهما يبحثان عن ثمن ما مقابل صفقة ما، رسائل تطعن مبكرا جدا روح الغضب الثوري، وتعرقل انطلاقتها، بل وتحاصرها مبكرا أن تبقى في محيطها، ولا تصبح ثورة غضب تحررية، أو تضع عملية "فك الارتباط" مع المحتلين وكيانهم على الطريق السريع.

ما كان يجب أن يكون، متعكسا كليا لما حدث في الأيام الأخيرة، بأن تقود فصائل العمل الوطني وقواه وكتله السياسية متعددة المسميات، أفعالا متنسقة متصاعدة في مدن الضفة أولا، وقطاع غزة ثانيا لتصبح هبة القدس شرارة الحالة الانتفاضية العامة، بدلا من الذهاب لطعنها مبكرا عبر بث "الفتنة الحزبية" السامة، فليس مفهوما أن تسود حالة السكون الضفة الغربية عدا بعض ممن لم يحتملون صمتا، بأرقام عشرية، فيما قطاع غزة يتسابقون للهتاف اللغوي متخلين عن أهم "قوة ناعمة" يملكها أهل قطاع غزة، مظاهرات شعبية ليلية حاملة مشاعل النور الكفاحي، خالية من رصاص الأعراس و"صواريخ" عنوانها بات معلوما جدا.

إن كانت قوى البلاء الوطني عاجزة عن بناء "جدار واقى" لحماية الحالة الانتفاضية وتطويرها كي تكون هي الرد العام، فليتها تعود الى حيث كانت متفرجة وتهتف عن بعد بكل "شعارات الكلام الثورية جدا جدا"...

لا تطفئوا نور شرارة الهبة المقدسية بأمرضكم الحزبية المستديمة، فرجتكم عن بعد قد تكون أكثر نفعا لها ولمسارها نحو التطور الكفاحي العام، دون ان يعيقها "مطبات صناعية" يتم وضعها من أصحاب الامتيازات الانقسامية.

ملاحظة: هل يعقل أن يصل الانحطاط ببعضهم نشر شتائم قمة الانحطاط الأخلاقي ثم يدعون أنهم "أهل دين"...كيف يمكن تزواج الانحطاط مع الادعاء بالتدين العام...ليسلم الناس أولا من لسانكم كي تكونوا مسلمين مش متأسلمين!

تنويه خاص: دعوة رئيس الطغمة الإرهابية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو "الأطراف كافة" الى التهدئة في القدس قمة السخرية السياسية...دعوة تكشف أنه يرى القدس وأهلها جزء من كيان دولته المغتصبة...الفضيحة أن فصائل اللغو لم يثيرها كلام الفاسد العام!

## لجنة لمنع "التحريض الذاتي" فلسطينيا...!

كتب حسن عصفور/ تتردد عبارة "الاعتراف بالخطأ فضيلة" بكل الألسن "العربية"، وفلسطين منها، ولا يتناساها فرد أو مسؤول، كيانات حزبية أو مؤسسات حاكمة، وهي عبارة تحمل "بعدا إيجابيا"، ومفتاحا هاما لخلق علاقات "صحية"، لو حقا وجدت سبيلها للتطبيق من "الحاكم" أو الإنسان تجاه الآخر.

الحقيقة التي تكاد تكون مطلقة، ان تلك العبارة التي تعتبر "الأكثر جاذبية"، هي ذاتها "الأقل تنفيذا"، وخاصة في البلاد العربية، وأصبحت في بلادنا فلسطين من "النوادر السياسية"، حيث الاعتراف بالخطأ يعتبر وكأنه نقيصة سياسية – اجتماعية، فما بالنال لو تعلق الأمر بالاعتراف بـ "الخطايا"، ومنها ما له أثر كبير على تحديد المشهد العام (الوطني والاجتماعي).

حتى عبارة "النقد والنقد الذاتي"، التي ساد الحديث عنها في غالبية الأحزاب والحركات، خاصة منها اليسارية وتحديدًا المنتمية للفكر الماركسي – اللينيني، تحولت الى حالة لفظية يمكن أن تكون على "أجندة" الكلام دون أي بعد عملي تنفيذي حقيقي، ولذا لن يجد الفلسطيني أي قراءة نقدية أو ممارسة لمراجعة المسار بما له وعليه قيد النشر، وكل ما يقال نعترف ولكن لا نرى من تلك الاعترافات سوى استمرار "مكذبة القدسية الحزبية" التي تتعزز يوما بعد آخر، وتحت مقولة لها بعد ظلامي، أن "التاريخ أثبت صحة موقفنا....".

ولأن "العصبوية الحزبية" أصبحت سمة حاضرة بقوة، وباتت تمثل ظاهرة خطيرة قد تمس عصب الوطنية الفلسطينية، وتفتح الباب لكل مظاهر الحقد والكراهية ونبذ الآخر، والتي باتت بعض سماتها ملموسة تماما في ثقافة القوى الحزبية، دون تمييز، بل هناك فتح "الصناديق السوداء" لهذا وذاك، مستغلين مواقع التواصل الاجتماعي لتعميق "العداية للآخر" و"تقديس الذات" عن الآخر.

وسواء رأت قيادات تلك المكونات الحزبية تصاعد نمو ظاهرة "عدائية الآخر"، أم تجاهلتها لخدمة أهداف أنية عصبوية، لتحقيق "مكاسب ما" في ظل التطورات الأخيرة، فما هو قائم أن المشهد الفلسطيني يمر بواحدة من مفاصل "التكوين" الخاصة التي ستترك أثرها على الحركة العامة بكل أشكالها، وهي البوابة الأوسع لتميرير كل ما هو ليس في صالح "الفلسطيني"، شعبا وقضية.

وبعيدا عن حوارات التصالح، كانت أم غابت، فنمو "العصبوية" و"كراهية الآخر" أصبحت ظاهرة تستوجب العمل بكل السبل لحصارها قدر الممكن، إذ لا يمكن أبدا منع وجود بعض منها، أي كانت "نوايا" الأطراف كافة، ولكن هناك قدرة لأن تصبح "محدودة" الوجود والأثر، لو أن رغبة فعلية لذلك، أو لو أن القرار في جوهر الحصار ليس بيد قوى "غير وطنية" تعبت بالنسيج السياسي – الاجتماعي" بأدوات متعددة الألقاب، وتلك مسألة يمكن مراقبتها جيدا، والتاريخ أغنى كثيرا بأمثلة سلطت الضوء على محركات "الفتنة الوطنية"، يسارا ويمينيا... ودوما يقال احذروا الأكثر تطرفا لأنهم الأكثر هشاشة واستعدادا للاستخدام غير السوي.

ورغم أن حوار القاهرة "الفصائلي" صاغ ما سمي بـ "ميثاق الشرف"، لكن الواقع أكد أن من اذاب المسمى والمحتوى هم ذاتهم موقعيه، ومنذ توقيع الاتفاق فتحت "أبواب جنهم من ذات الى ذات أخرى"، وبشكل يصيب الفلسطيني بحالة من "الاشمئزاز الوطني"، بكمية الانحدار والانحطاط في العلاقة مع الآخر.

ولأن "ميثاق الشرف" فقد شرفه مبكرا، بات من أولويات "جدول الأعمال الوطني"، أن تبادر أطراف (فصائل ومؤسسات وشخصيات) الى العمل على تأسيس لجنة لـ "منع التحريض الذاتي"... تعمل على متابعة كل ما يصدر من مظاهر الكراهية والعدائية للآخر الفلسطيني، بكل أشكالها، وأن تقوم بوضع آليات لفضح كل مرتكبي "القبح السياسي – الإعلامي".

الأمر قد يبدو غريبا، لكنه في الحقيقة أصبح فوق الضرورة، قبل أن يقال ليت الذي كان ما كان، فمخزون "العدائية السوداء" التي كشفتها الأيام الأخيرة تشكل خطرا حقيقيا على القضية الفلسطينية بذاتها، ولن تقل بخاطرها عن آثار الكارثية الانقسامية، قاطرة تمرير المشروع التهودي.

فقبل ندم لا ينفذ معه ندم، حاصروا "كراهية الآخر الذاتية"، و"عدائية" يتحول مسارها من "العدو القومي" الى "عدو داخلي"...

ملاحظة: مشاركة النائب الشيوعي كسيف في تظاهرة تضامنية مع أهالي الشيخ جراح المهديين بالطرد من بيوتهم، كان له أن يحفز مشاركة "مسؤولي الفصائل"

ومرشحي القوائم كثير و الظهور الإعلامي بكاءً على القدس وأهلها.. ولكن كذبهم  
طلع خارق حارق!

تنويه خاص: صمت "السلطة الرسمية" على الموقف الأمريكي من الانتخابات  
الفلسطينية و"شروط بليكن الثلاثة" تطرح علامات استفهام أن "التنسيق مشترك"  
لوقفها.. لو ما بدكوا انتخابات احكوا عشان المرشحين يوفر "مصاريمهم"!

### لماذا ترفض إسرائيل انتخابات في القدس...والثمن المطلوب لها!؟

كتب حسن عصفور/ فجأة أصبحت القدس، وهنا الحديث عن الشرقية منها، بؤرة  
الحدث السياسي العام، بعد أن اكتشفت حركة فتح (م7) وبعض تحالفها مكانة  
المدينة و"قدسيتها الوطنية"، وأن أي انتخابات دونها "انتخابا وترشيحا ودعاية"  
لن تمر، وهي الخط الأحمر الفاصل بين الوطني واللا وطني.

موقف من حيث المبدأ صحيح جدا، ولكن، الذي يثير الدهشة المطلقة أن ذلك  
"الموقف المبدئي جدا"، لم يكن أبدا ضمن "ثوابت" الموقف الفتاوي في  
انتخابات 2006، والتي كانت بأمر أمريكي – إسرائيلي، وتنازلت طواعية عن  
الحق المكتوب نصا في ملحق اتفاقية الترتيبات الانتقالية 1995، التي ضمنت  
التصويت والترشيح والدعاية داخل القدس وضواحيها، نص مكتوب ولبس  
تفسيري، ويمكن للقائمين على دائرة المفاوضات أن يعيدوا ارسال النص للرئيس  
عباس وفريقه.

التنازل عن "حق" التصويت والدعاية في البلدة القديمة وضواحي القدس  
الشرقية، كان نقطة الضوء للصمت على "انطلاقة الرحلة التهوديدية" للعاصمة  
الأبدية لدولة فلسطين، ثم تتابعت بحركة اهمال غير مسبوقه لها، وتجاهلت  
السلطة الرسمية وفصيلها المركزي الدعم العملي، والتواجد الدائم من قياداتها،  
ودعم حركات الفعل الجماهيري، ولم ترتفع حركة الضغط من أجل المدينة  
وحقوق الفلسطينيين بها، حتى وصلت الى لحظة الانكسار الكبير، بالاعتراف  
الأمريكي بالقدس (شرقيها وغربيها) عاصمة لإسرائيل، في مخالفة للقرارات

الدولية واتفق اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) 1993، والذي اعتبر القدس، وأيضا (شرقيها وغربها) أحد مواضيع الحل الدائم، ويمنع القيام بأي إجراء يمس بوضعها، كما المستوطنات.

الإهمال الرسمي، والفصائلي لمكانة القدس كان القاطرة التي فتحت باب تهويد المدينة الذي كان يجري تحت أعينهم، دون أدنى حركة غضب، رغم انها كانت سببا جوهريا في المواجهة التاريخية الأطول مع العدو من 2000 حتى 2004، شعبيا وعسكريا، وقبلها أول مواجهة مسلحة وشعبية مع دولة الاحتلال في هبة النفق 1996، حيث قتل 16 جنديا من جيش الاحتلال.

عندما "توافقت" حركتي الانقسام الوطني (فتح - م7 وحماس) على تنشيط المشهد السياسي، كان الهدف يتجه لتشكيل حكومة ثنائية تقاسمية جديدة، بغلاف "وحدة وطنية"، ويبدو أن مخاوف بعض فتح أدى لرفض الفكرة، مع سيطرة حماس المطلقة على الواقع الأمني في قطاع غزة، ما يكشف أن أي حكومة لن تتمكن من "فكفكة البنية الأمنية" لها، ولذا يصبح "الوجود المدني الحكومي" تحت رحمة الوجود الأمني لحماس.

كان الذهاب الى الانتخابات كـ "خيار" لتنشيط المشهد ليس بحثا عن حل جذري للحالة الانقسامية، بل هروب من مواجهة "مأزق أني"، فكانت المراسيم الانتخابية التي جددت "شرعية" الرئيس محمود عباس ومنحته سلطة مطلقة فوق ما له، على الصعيدين "القضائي والقانوني" الى حين إجراء الانتخابات، وفق الاتفاق.

لم تضع حركتي التقاسم الوظيفي، أي محددات خاصة لانتخابات القدس، والتي كان يجب أن يكون لها وضع خاص في الاتفاقات وليس جملة عابرة، خاصة بعد الردة التي أصابت الموقف الفلسطيني في انتخابات 2006 عن انتخابات 1996، وهو ما لم يحدث لأن القدس لا تمثل لهم حقيقة "خط أحمر" لا وطني ولا سياسي، ولكنها باتت كذلك لأن أمريكا ودولة الاحتلال لا تريدان أي انتخابات في الوقت الراهن، وكذلك جزء هام من مركزية فتح (م7) لاعتبارات خسارة دورها القادم.

وهنا، يففز السؤال المركزي، لماذا ترفض إسرائيل وبدعم أمريكي إجراء الانتخابات في القدس الشرقية وفق شروط 2006 "التهويدية"، بل أن هناك من سيقبل بأي شروط إسرائيلية لو وافقت حكومة نتنياهو، وستجد فصائل النكبة من التبريرات "الثورية" جدا لتبرير تهويد مضاف لما تم تهويده في القدس. فكيف ترفض حكومة الكيان تلك "الهدية السياسية الهامة"، ولا توافق على طلب الانتخابات خارج مركز القدس وبلدتها القديمة.

والحقيقة الغائبة، ان الانتخابات الفلسطينية بأي شكل كانت، ستعيد بعض من حصار الانقسام، لن تنهيه ولكنها ستفتح الباب عمليا لكسر بعض مفاصله الرئيسية، خاصة لو التزمت الأطراف الرئيسية بالنتائج، رغم ان الواقع الأمني في الضفة والقطاع لا يشير الى ذلك، فحكومة نتنياهو لا تذهب الى "المغامرة" التي قد تؤدي الى تضيق الخناق على الهدية الأكبر التي حصلت عليها بتعاون مع أمريكا وقطر وفتح (م7) وحماس، وهي الانقسام، الذي كسر العامود الفقري للمشروع الوطني الفلسطيني.

موافقة إسرائيل على الانتخابات في القدس "بشروطها التهويدية"، سيصبح أحد عناصر الابتزاز الكبير، لجهة الموافقة مقابل تعهد رسمي فلسطيني وفصائلي بعدم استكمال الذهاب الى "المحكمة الجنائية الدولية"، ووقف كل خطوات فلسطينية لتزويدها بالتقارير الخاصة بجرائم الحرب، ومعها وقف الحملات الدولية ضد الاستيطان.

الرفض الإسرائيلي ليس خوفا من فوز حماس، فتلك مسألة لا تمثل لها "عقبة سياسية" ابدأ، فالقانون الانتخابي الجديد يحد جدا من فوز قائمة بأغلبية المجلس المنتخب، وأن حماس التي تصر على انتخابات لن تخرج كثيرا عن قطار تلك المعادلة العامة.

دولة الكيان تبحث معادلة خاصة "انتخابات القدس" مقابل المحكمة الجنائية والاستيطان...من يريد لها ليبدأ في صياغة مشروع الاتفاق...وعندها ستسقط "ذريعة القدس" الانتخابية...



ولكن كل من سيوافق على معادلة "انتخابات القدس مقابل المحكمة والاستيطان" سيضع نفسه خارج الإطار الوطني، أي كانت ضوضاء اللغة و"ثوريتها" المشبوهة!

ملاحظة: منذ زمن غاب سقوط الصواريخ على منطقة ديمونا الحساسة نوويا... وأخيرا سقط صاروخ كان "طائشا" أم "مش طائش" المهم أربك دولة الكيان... فهل تطوش المسألة وتذهب الى طيشان أشمل!

تنويه خاص: صراحة حركة الاستطلاعات الأخيرة حول الانتخابات تثير المسخرة خالص... مش فقط فاقدة التركيز بل فاقدة "الدسم الصوابي"... بس شو تعملوا "اللحوح بده هيك"!

### لماذا لا توجد "خلية أزمة وطنية فلسطينية"...؟!

كتب حسن عصفور/ "الإطار السياسي الفلسطيني" كان جزءا من المتفق عليه في حوارات القاهرة القديمة، كإطار تواصل بين مختلف القوى الى حين إكمال "مسار تصالحي شمولي"، مع الأخذ بأنه ليس بديلا للأطر الرسمية القائمة، خاصة اللجنة التنفيذية، لكنه بدأ وكأنه "خطوة الضرورة التي تفرضها الحالة السياسية".

الإطار كان بمثابة "خلية عمل" ضمت فصائل منظمة التحرير وحكتي حماس والجهاد، وتجمعا لشخصيات قيل إنها "مستقلة" توزعت بين جناحي بقايا الوطن (بقيادة رجال أعمال وليسوا سياسيين)، ولعلها المرة الأولى التي يتشكل فيها مثل هذا الإطار، كان له أن يكون "حصن نسبي" لحصار الانتكاسات المتلاحقة للقضية الفلسطينية.

تعطيل "الإطار المسؤول" بذريعة أنه يتجه ليصبح "بديلا" عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ثبت أنه ليس سوى ذريعة "ساذجة"، ليس لان ذلك غير ممكن "قانونا" أو عمليا، ولكن لأن اللجنة التنفيذية ذاتها غابت عن الحضور الحقيقي،

بل لم يعد لها أي دور رئيسي في أي من القرارات المركزية، وتحولت للمرة الأولى منذ تأسيس منظمة التحرير عام 1964 بقيادة التاريخي أحمد الشقيري، من جهة قرار وتنفيذ الى "مؤسسة استشارية" تلتقي بدون رئيسها غالبا، ثم غابت حتى اللقاءات تلك بغياب أمين سرها الراحل صائب عريقات.

لذلك تعطيل "الإطار القيادي" لم يكن بهدف حماية "الرسمية الفلسطينية" من "شبهة البديل"، بقدر منع وجود أي إطار يمنع الاستفراد الذاتي، وخطف القرار الوطني عبر آلية وهمية بـ "نقاب رسمي شرعي"، ويعيد الاعتبار لبعض من "أشكال صناعة موقف فلسطيني".

ولأن الأمر ليس حسابا لما كان، بل البحث لما يجب أن يكون، ويترك التدقيق في مسببات الغياب الى وقت لاحق لو أريد تجنب ما عرقل والاستفادة من "خطايا" أدت الى خدمة عدو وإنهاك مشروع وطني، ولذا يراه الكثيرون من أبناء فلسطين أنه "زمن السواد السياسي" الذي أنهك كثيرا من "منجزاته الوطنية"، بما فيها كسر ظهر أول سلطة وطنية أقيمت فوق أرض فلسطين.

كان مفترض أن تنتج حوارات القاهرة الأخيرة فبرابر ومارس 2021، بداية عملية لإعادة الاعتبار لـ "الإطار القيادي الفلسطيني" لمتابعة ما تم الاتفاق عليه من جهة، ووضع رؤية متفق عليها لمواجهة التطورات المتسارعة، وتنعكس بشكل مباشر على القضية الوطنية، وأن القضية المركزية ليس الانتخابات بذاتها، بل آلية مواجهة المشروع التهويدي، بالتوازي مع الحديث عن الانتخابات سواء حدثت أم لن تحدث، ولكن الرئيسي الذي لا مجال لتأجيله، هو مواجهة المشروع المعادي وحماية المشروع الوطني.

الإطار الذي كان، لا يستوجب خوض "معارك تفاوضية و"جولات حوارية" كونه أقصر الطرق لمتابعة البحث في سبل إنهاء الانقسام وحصار كل ما يمكن أن يبرز خلال مسار العمل الذهاب كما "يدعون" لإعادة الاعتبار للوحدتين السياسية والجغرافية كيانا وإطارا.

"غياب الإطار" يعكس أن الادعاءات الإعلامية حول اللحظة "التاريخية" ليس سوى كلام لا يترك أثرا، وتنتهي قيمته بانتهاء قائله من الكلام.

وكي لا يستمر التيه الذي بدأ فيما بعد "زمن الخالد ياسر عرفات"، يجب العودة فوراً إلى تشكيل ذلك الإطار كخلفية أزمة حقيقية، تناقش مختلف الأبعاد التي تواجه القضية الفلسطينية، كمطبخ سياسي لصناعة القرار الوطني، والذي يمكن أن يترجم عبر اللجنة التنفيذية "الغائب الحاضر"، ولكن وجود هذا الإطار ربما أصبح ضرورة وطنية بكل أبعادها، تضع على طاولة البحث التطورات المتسارعة، السياسية والانتخابية، بما فيها "أزمة القدس".

ولأن الأمر ليس بدعة اللحظة، فقد كان ذلك حاضراً مع انطلاق الثورة المعاصرة، وحتى رحيل المؤسس الشهيد أبو عمار، باسم "القيادة الفلسطينية"، إطار كان عملياً هو "المطبخ الحقيقي" لصناعة المواقف وكل ما يرتبط به من حسابات آنية واستراتيجية، إطار ضم الأمناء العامون والشخصيات المركزية الرئيسية، فمع الخالد كان هناك جورج حبش وأبو إياد مع نايف حواتمة، وأبو جهاد وأحمد جبريل وزهير محسن ولاحقاً قيادات العمل الوطني من أحزاب وشخصيات مستقلة... إطار لم يغيب حتى في ظل الأزمات الكبرى التي هددت المسار والمسيرة.

واليوم قد يكون وجود الإطار – خلية الأزمة الوطنية، أكثر ضرورة سياسية مما سبق نتاج التهديد الشمولي ضد القضية الفلسطينية ومشروعها العام...

جدية الكلام لإنهاء الانقسام تبدأ من هنا... وغير ذلك يكون فعل تقاسم وظيفي وبحث عن "محاصرة فصائلية"، يستحوذ فيها قطبي الأزمة على الحصة الأكبر لتعزيز القسمة الوطنية بأسماء مستعارة"، حكومة ما" لغاية ما تتعكس والمصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

خلية أزمة سياسية تكون "فرن صناعة القرار" هي خطوة الضرورة الأولى، وإلى حين تشكيلها مارسوا هوايتكم في تعميق حركة "التيه الوطني"...!

ملاحظة: دولة الكيان في حالة "حيص بيص" مع قرب انتهاء مهلة المحكمة الجنائية بعد أيام.. لو تقدمت بتقرير عن تحقيقات مطلوبة منها، تؤكد اعترافها بمشروعية المحكمة في المحاسبة، ولو ما قدمت ستضعها أمام "ورطة فوق ورطتها.. كل ورطة لهم فيها خيرة لنا!

تنويه خاص: بعيدا عن أي "تبريرات" حول عدم لقاء ميركل بالرئيس عباس، ما كان يستوجب فورا إعادة "السفيرة" الى رام الله، واتخاذ إجراء جاد لحماية لـ "كرامة" المنصب قبل الشخص.. هل كان لها أن تفعل مع نتنياهو ما فعلت مع عباس.. فكروا بتعرفوا!!

### مفارقات بالضفة والقدس...تستوجب مساءلة "الفصائل"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تقدم طرفي النكبة الانقسامية، فتح (م7) وحماس، بالعرض الانتخابي المستحدث، دون أسس سياسية تعيد الواقع الفلسطيني لأصل المواجهة، نحو البحث عن "شكل جديد" لتكريس الانقسامية عبر "ثوب ديمقراطي"، واستغلال حالة "الجوع الشعبي" للتغيير، وهناك مظاهر إعلانية حول "المواجهة" و"المقاومة" ضد المحتلين بلا توقف.

ولأن الأمر ليس "مساجلة لغوية" بين فصيل وآخر، وليس استخداما لحق وطني لخدمة هدف حزبي، فالواقع أن الزمن الانقسامي كان الأكثر "مهادنة" و"سكونا كفاحيا" شموليا مع المحتل، رغم ان المشروع العدواني تنامي بشكل غير مسبوق، تهويدا واستيطاننا، وفرض قوانين إسرائيلية على مناطق بالضفة وشوارعها، وألغى كثيرا مما كان جزءا من صلاحية السلطة الفلسطينية.

وفي القدس تم استباحة العاصمة الأبدية لفلسطين تهويدا وتطهيرا عرقيا، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، وأذاب كل ما تحقق، ووافقوا على انتخابات بمعايير تهويدية 2006، كانت اللبنة الأولى للتطورات اللاحقة في المدينة، تعزيزا للوجود "اليهودي" على حساب الوجود الفلسطيني، مع البدء العملي للمساحات بساحة البراق، وفتح نفق سلوان بكل ما يحمل مع "ابعاد" دينية تمس بالمسجد الأقصى، مع الموقف الأمريكي بالاعتراف بها عاصمة للكيان.

مخططات وأفعال ومشاريع لدولة الكيان في الضفة والقدس، الى جانب حصارها قطاع غزة، كان لها أن تفجر "ثورات شعبية" وليس انتفاضات محدودة فقط، خاصة بعد أن تبلورت الحركة الوطنية بخبرات كفاحية جديدة، ولكن الأمر جاء خلافا لذلك، حيث ساد "السكون الثوري" من عام 2006 وحتى تاريخه، الى درجة مثيرة للريبة الوطنية، مقارنة بواقع مواجهة بين 1996 وحتى 2004، تكشف حقيقة سياسية وليس غيرها ادعاءات لغوية.

وكي لا يستمر التضليل الذي تلجأ له بعض فصائل الكلام المقاوم، لتبرير "صمتها" بأن "التنسيق الأمني" في الضفة هو العائق الذي يقف "جدارا واقيا" امام قيامها بأعمال كفاحية متنوعة، وبلا تردد فتلك ليس سوى ذريعة وساذجة جدا، لا يجب استمرار الحديث عنها أو بها.

ذات الفصائل صنعت "مجدها المقاوم" في فترة السلطة الوطنية بين 1994 وحتى 2004، وكانت هي ذاتها من تدعي ليل نهار أن التنسيق الأمني لن يقف أمام "فعلها"، ونفذت من العمليات ما زالت تعيش عليها ومنها قطفت ثمار فوز مفاجئ في انتخابات 2006.

وافترضنا، ان التنسيق الأمني هو العائق الرئيسي أمام اندلاع حركة مواجهة مع العدو المحتل، فعلينا التدقيق في ظواهر ملفتة جدا، علما تلقي الضوء على حقيقة يتم دوما الهروب من مناقشتها، ومنها:

\*المشاركة الشعبية الواسعة في الجنازات وخاصة لشخصيات لها رمزية ما، وآخرها جنازة الراحل عمر البرغوثي والتي شارك بها آلاف من أهل الضفة، وميزتها حماس بفرص "رايتها" دون غيرها، انتهى الحضور الكبير بانتهاء الجنازة، دون أي مظهر "اشتباكي" مع المحتلين.

ولا يقف الأمر عند ذلك بل أن الحضور الشعبي يكون كثيفا جدا ما دام ليس مرتبطا بالمواجهة، والحديث هنا عن "المواجهات الشعبية" وليس العمل العسكري.

\* المشاركة في الصلاة بالمسجد الأقصى، فالملاحظة أن هناك عشرات آلاف يشاركون فيها، أيام الجمع وفي رمضان، ولكن ما يثير الانتباه أن تلك الجموع

تتفرق دون ان تترك أثرا لمواجهة، أو مشاركة في فعل كفاحي، وخاصة أن هناك فعاليات ضد التطهير العرقي في المدينة.

\* ظاهرة السلاح، المتوفر بشكل كبير مع مجموعات شبابية وحزبية، ولكن يبدو أن الهدف الرئيسي لم يعد لمواجهة المحتلين، بل لخدمة أغراض أخرى، ومنها:

--- خلافات حزبية حزبية، وهي الظاهرة التي تلفت الانتباه مع كل مشكلة حزبية تبرز، حيث نجد عشرات المسلحين الذي يطلقون الرصاص بكثافة تثير أسئلة عدة، او عند مواجهات قوات مع قوات أمن السلطة.

--- خلافات عائلية عائلية، حيث سريعا ما تخرج كل أنواع الأسلحة مع هذا الطرف أو ذاك، ولعل آخر تلك المظاهر ما حدث في وادي الجوز بالقدس المحتلة، اشتباكات مسلحة فتحت "جبهة عسكرية" سقط أثرها قتلى وجرحى فاق جرحى المدينة في مواجهات مع المحتلين في الآونة الأخيرة.

السؤال الذي يجب أن يكون على جدول أعمال النقاش الوطني، لماذا التراجع الكبير في المواجهات الكفاحية مع العدو المحتل، وهل الأمر مرتبط بقرارات خاصة ترتبط برؤية سياسية ما، ولا يمكن أبدا تبريره بذريعة التنسيق الأمني، وللتذكير كان هناك محطات كفاحية تركت بلا غطاء، ك "ظاهرة السكاكين" التي تم حصارها لفقدانها العمق الشعبي.

ليت البعض يسأل، لماذا أي دعوة شعبية ترتبط ببعد وطني عام تكون المشاركة فيها مخجلة جدا، فيما أي دعوة حزبية وخاصة لطرفي النكبة الانقسامية تكون المشاركة بالآلاف.

أليس تلك مظاهر تستحق التفكير بعيدا عن "عصبوية عمياء"، هروبية لتبرير حالة انهزامية لخدمة هدف سياسي كامن...!

ملاحظة: بيان "تنفيذية المنظمة" أطلق قذيفة مدفع "تأجيل الانتخابات" رسميا، بعيدا عن "ضوضاء الكلام" الديمقراطي جدا...

تنويه خاص: كلام شاذ وطنيا، ان يقال من بعضهم أن "غزة مفتوحة" لمن يريد الحضور من أهلها، وكأن القطاع بات "ملكية خاصة" لهم... مفاهيم غريبة تزرع ثقافة انفصالية الى جانب الانفصالية السياسية القائمة!

## ميثاق "شرف الفصائل" فقد شرفه مبكرا جدا...!

كتب حسن عصفور/ في 16 مارس /آذار 2021 وقع 13 فصيل على ما أسموه "ميثاق الشرف" بينها لخوض العملية الانتخابية، وبعيدا عن أنه تضمن نصوصا ضد القانون ومصادرة حق الانتخابات عبر شروط "أمنية"، لكنهم أقروا في مقدمة تلك الورقة نصا يبدو أن الضرورة تفترض تكراره يوميا لهم أولا، وإلى لجنة الانتخابات التي لا نعلم هل لها علاقة بما ينشر أم هي لجنة خارج حدود الميثاق.

نص مقدمة الورقة جاء كما يلي (نحن قوى وفصائل العمل الوطني والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات الفلسطينية العامة، وحرصا منا على سير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة وأن يسودها التنافس الشريف بين القوائم الانتخابية المتنافسة، بما يخدم ويعزز الوحدة الوطنية والمصلحة العامة، وصون حق المواطن الدستوري في الاختيار، وإدراكا منا بأهمية الالتزام بالقانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية)

"التنافس الشريف بما يخدم الوحدة الوطنية ويعزز المصلحة العامة"، عبارات لا تحتاج الى أي شكل تفسيري، ولا تحتاج لمحلل قانوني لمعرفة المعنى ومآلها الأخير.

ليست المرة الأولى أن تفقد الفصائل بشكل عام، و(دون تخصيص) مصداقيتها، سواء في الكلام أو الممارسة، وليس مستحدثا ابدا سقوطها السياسي الكبير في التعامل مع الآخر، وتكريسها هي وليس غيرها، أكثر المظاهر الانقسامية وتعميق كل أشكالها، فيما هي وليس غيرها، من عمل ويعمل ضد المصلحة العامة، وطنية واجتماعية، ومن أشاع الفقر والجوع والقهر وغياب كرامة الانسان، المفترض بانها "أثمن ميزات الفلسطيني".

ولأن الفصائل الموقعة على الورقة ذاتها، تفقد صفة التسمية، فكان مطلوبا من مؤسسات المجتمع المدني، وهي بالعشرات وذات خبرة ولديها من التمويل والقدرة والانتشار ما يمنحها دورا هاما وكبيرا، ليس في تسجيل "مخالفات"

الورقة الموقعة، بل متابعة كل ما يخرج عن "النص الوطني" و"العقد الاجتماعي"، وتبدأ بفضحهم ومطالبة بملاحقتهم شعبيا وقانونيا.

حملة مطاردة الخارجين عن النصين الوطني والاجتماعي ليس لهدف الانتخابات بذاتها، فتلك مرحلة وتنتهي، ويبدو أنها لن ترى النور ولن تحدث في الزمن المنظور، ولا نحتاج "ذرائع" لعدم الإجراء، ولكن ملاحقة من يكسر الجدر في التعامل مع الآخر، يجب أن يدفع ثمنا لما يقوم به "تخريبا" من أجل خدمة "ذات حزبية" على حساب "الذات الوطنية".

عندما تبدأ بعض "فصائل" حملتها الانتخابية انطلاقا من "التخوين" و"التشكيك" ضد من يخالفها رأيا، وأن تستنفر كل ما لديها من وسائل، "يجب تحريم استخدامها" في هذه المرحلة، فتلك ليس مخالفة لورقة أو ميثاق شرف أو بدون، ولكنها زرع بذور جديدة من "العداوة الوطنية" و"الكرهية الاجتماعية" وتأسيسا لمرحلة جديدة من الانقسام الخطر مما كان.

المراقبة المجتمعية والشعبية على دعايات الفصائل السياسية وحملاتها، خاصة منها "التكفيرية" دينيا وسياسيا، يصبح شرط الضرورة للمرحلة القادمة، سواء حدثت الانتخابات بصدفة تاريخية، او انتهت قبل أن تبدأ بجبن تاريخي، لو حقا أريد إعادة صياغة مفهوم "الشراكة الوطنية"، ليس بالمعني السلطوي ولكن بمعنى قواعد العمل السياسي المفترض أن تكون قواعدا وفق قانون.

البدايات التي بدأت كلاما دعاية وانتخابا تنذر بمرحلة "سوداوية" تفوق ما قبلها... فمنطق التخوين والتكفير وتقديس "الذات الحزبية" نذير "شؤم"... حصاره واجب وطني عام وقبل فوات الأوان.

ملاحظة: رحل عز الدين مناصرة، شاعرا إنسانا ابن فلسطين دون مظهرة أو "نفسنة".. شاعر كتب ما سيكون خالدا لن يزول برحيله... كتب ما منح الوجدان الفلسطيني روحا وطاقة ثورية... يا عز الشعر لن نفتقد حضورا فأنت معنا نصا وكلمة... سلاما يا عز ولا تنسى ماجد أبو شرار من سلامنا!



تنويه خاص: عدم تسجيل الأسير حسن سلامة في سجل الناخبين يكشف "سذاجة" وغطرسة في التعامل مع القانون... البحث عن تبرير لاحق هو جهالة وليس شطارة... قالوا القانون لا يحمي المغفلين... مش هيك!

### "هدايا نتياهو" للفلسطينيين.. هل يستفيدون منها؟!

كتب حسن عصفور/ قد يبدو "العنوان" غريبا قياسا بالمشهد العام، حيث التهويد والضم والاستيطان، وتعزيز قوى الإرهاب والتطرف في النظام السياسي لدولة الكيان، مقابل مشهد هو الأكثر سوادا في تاريخ الشعب الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، وبهتان غير مسبوق للحركة السياسية الفلسطينية، بكل مكوناتها.

ولكن، وبتدقيق ما فما حدث يوم 6 أبريل 2021 قد يكون يوما مفصليا في تاريخ دولة الكيان الإسرائيلي، عندما انفجر رئيسه رؤوفين ريفلين بالبكاء، في كلمته خلال الجلسة المخصصة لتأدية أعضاء الكنيست الجدد لليمين الدستورية، عندما تحدث عن "الانقسامات التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي"، وقال محذرا: "إذا لم نتحل بالحكمة الكافية لإيجاد نموذج للشراكة يتيح لنا العيش هنا معا باحترام متبادل، والتزام مشترك حقيقي تجاه بعضنا بعضا، فإن صمودنا الوطني سيكون في خطر حقيقي".

كلمات، ربما لم يقلها يوما مسؤول في الكيان، فما كان سابقا وما استخدم لتعزيز "وحدتهم" "الخطر الخارجي" الذي يهددهم، ولكنها المرة الأولى التي يدق شخصية سياسية بهذه "المكانة" خط التمزق الداخلي سياسيا وبالتالي اجتماعيا.

والأمر لم يقف عند بكاء ريفلين وانذاره حول الخطر الحقيقي، بل أن وسائل إعلام أمريكية تناولت المشهد من زاوية أخرى، واعتبرت أن، "إسرائيل لم تعد متماسكة بعد الآن ومجتمعها مجزأ للغاية".. وأن نتنياهو قسّمها وأفسد دستورها.

يقول تقرير لصحيفة نيويورك تايمز New York Times الأمريكية يوم الثلاثاء 6 أبريل 2021، إن المشهد المقسم على الشاشة خير ما يلخص الوضع المربك الذي تعيشه إسرائيل، إذ ظهر نتنياهو في محكمة بالقدس الإثنين، لحضور مرحلة الأدلة الرئيسية في محاكمة فساد. وفي الوقت نفسه وعلى بعد بضعة كيلومترات، كان ممثلو حزبه الليكود يتوسلون إلى رئيس البلاد لتكليفه بتشكيل حكومة إسرائيل المقبلة.

وبعد تهديدات "أنصار نتنياهو للنظام الدستوري" يقول الخبراء إن "نظام البلاد الديمقراطي أصبح في قفص الاتهام".

متابعة المشهد الداخلي الإسرائيلي بعد الانتخابات الأخيرة، يرى أن "التجزئة" و"الانقسام السياسي والفكري" بات جزءا من الواقع القائم، وفقدت "القوى الحاكمة" الرئيسية قدرتها على تصويب المسار، وقد يكون "الحل انتخابات خامسة"، ولكن لا يوجد ما يشير إلى أنها ستنتج "خلاصا" لما زرعه نتنياهو خلال سنوات سلطة أحالها بشكل أو بآخر وكأنها باتت "ملك خاص" له ولتحالفه اليميني المضيق.

لعل البعض، يصاب بحيرة، كيف أن من "تحقق" في زمنه ما لم يتحقق من استيطان وتهويد في الضفة والقدس، وأكمل "الهدية الشارونية" بصناعة الانقسام الفلسطيني، وحافظ عليه بكل قوة، بل وتغذيته بالمال والتهديد في آن، وحصل على "هدايا تطبيعية" عربية حلم بها غالب قادة الكيان منذ قيامه، حتى ذهب متفاخرا وكأن "بلاد العرب" أصبحت أقرب إليه من أمريكا، وبشر "بني إسرائيل" بـ "فتح" جديد.

الحدث الإسرائيلي بعد الانتخابات، ليس عابرا ولن يكون عابرا، وتجاوزه سيكون أكثر تعقيدا من تشكيل "حكومة ما" عبر صفقات ما، لكنها كشف عمق "أزمة" لم تعد سياسية فكرية فحسب، بل نالت البعد الاجتماعي التكويني ذاته، وهو ما أدى بالسياسي العتيق ريفلين (خدم السنوات رئيسا للكنيست ورئيسا للكيان سنوات)، أن يكسر جرة هيبة المنصب والمكان.

تلك الملامح لدولة الكيان كان لها أن تكون "سلاحا حقيقيا" مع الفلسطيني لفرض حقائق تخدم مساره الكفاحي وقضيته الوطنية، ولكن لأن المشهد الذاتي الفلسطيني

غارق في "انحدار فريد" من حيث المؤسسات الحاكمة في بقايا الوطن، وقوى  
وفصائل فاقدة لرأي ورؤية وطنية شمولية، واستبدلت "الذات الوطنية" بـ "الذات  
الحزبية"، ورافقها احتلال شخصيات "خالية من الإبداع والتفكير".

المشهد الإسرائيلي "الفريد" بسلبياته يحتاج مشهدا فلسطينيا نقيضا لما هو  
قائم...والسؤال هل يكون أم ينتظر الى ما بعد حين جديد...!

ملاحظة: مقياس "الانحدار السياسي" الذي نعيش أن تقرأ لأحدهم أن تشكيل  
حكومة يعتبر عمل تاريخي لا يقوم به سوى العظماء... تخيلوا "هذا" لا يجرؤ  
زيارة عائلات الشيخ جراح ولا منزل الشهيد أسامة منصور...يا بختك يا بيبي  
بهم!

تنويه خاص: تناحرت "الفصائل" حول انتخابات القدس منها وفيها..ولكن أي  
منها لم تعش لحظة فعل مع ما يحدث بها من محاولات تطهير عرقي وطرده  
وهدم...لم يغبر أحد من قادتها حذاءه بزيارة ولو خاطفة للمهددين.. ممكن "هس"  
وكتير كمان!

### هل توقف "زمن التطبيع" بين فتح وحماس!

حسن عصفور/ يبدو أن العلاقة الفتحاوية الحمساوية لن تترك "مفاجأتها" التي  
بدأت في سبتمبر 2020، ومهدت لعقد لقاء تلفزيوني عام، بمشاركة القوى كافة،  
بين بيروت ورام الله، واعتبر بعضهم ذلك "الحدث" الأهم فلسطينيا، وذهب  
آخرون بالقول أن هناك "عهد فلسطيني جديد"، بعدما كشف فصيلا "الأزمة"،  
انهما وجدا طريقا لتصويب مسار الانحراف الوطني الذي بدأ موضوعيا بتكريس  
فصل وقسمة بين جناحي بقايا الوطن، فكان القاطرة التي منحت المشروع  
التهودي طاقة مضافة.

انطلقت حركة "الكلام الإيجابي" بين بعض من مسؤولي الفصيلين، من إسطنبول  
والدوحة في مشهد بدأ كأنه "محاولات ترضية" لأطراف إقليمية، أكثر منه بحثا

عن توافق حقيقي، حتى حط رحالهم في القاهرة "عاصمة الحوار الفلسطيني الفلسطيني" منذ زمن بعيد، في فبراير ومارس 2021، أنتج كمية من الأوراق التي كشفت عمق "صفقة" بين الحركتين، وفي غفلة فصائلية مشاركة في الحوار لاحقاً.

الصفقة الثنائية جسدها "موافقة حماس العمياء" على مراسيم الرئيس محمود عباس كسرت ظهرت "الدستور – القانون الأساسي"، وكرست قرار "الفرد المطلق"، مقابل صمت "فتح م7" على استمرار حكم حماس في غزة، دون تشكيك بشرعيته واعتباره "قانوني"، والاعتراف بأن أجهزتها "الأمنية – القضائية" القائمة أجهزة شرعية، بما ينهي كل مقولات الرئيس عباس وفريقه وتنظيمه عن وجود "انقلاب" أو "حكم مخطوف".

وفجأة، عادت "حلمية الى عاداتها القديمة"، ففتحت أبواب "الكرامية متعددة المظاهر" بين الطرفين بدون سابق إنذار، ولعل الرصاصة انطلقت من رام الله بعدما بدأت الرئاسة تعيد النظر في قرارها بالذهاب الى الانتخابات، دون اعلان رسمي، مكتفية برسائل "الفهم يفهم"، وقفزت القدس عاصمة فلسطين الأبدية، شاء من شاء وأبى من أبى وفقاً لمقولة الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، الى رأس الحديث.

الارتداد حدث بعد لقاء رئيس الشاباك أرغمان مع الرئيس عباس، وبعيدا عن "ثرثرة التصريحات" الغيبية لأحدهم حولها، فالقرار بدأ في العودة لما قبل حوار القاهرة، وأن الانتخابات "ذهبت مع الريح الشاباكي العاصف"، ومن هنا انطلقت روائح "الفتنة" لتطل برأسها، وسريعا ردت حماس بعنف فاق ما كان قبل الحوار، خاصة بعدما تكشفت بعض مظاهر خدعة "تفاهم مقهى فندق الحوار في القاهرة"، حول الأسير سلامة ثم الطعون التي برزت فجأة من قبل كتلة الرئيس عباس (العاصفة).

وكان "العتب المر" عندما أعلن القيادي الحمساوي خليل الحية أن حركته لم تدع لاجتماع عقد في رام الله أبريل 2021 لبحث مسألة القدس والمشاركة الانتخابية، واقتصرت دعوة فتح (م7) على فصائل منظمة التحرير في محاولة قد تكون "ساذجة" لإعادة التواصل بعدما تخلت عنها لصالح حوار حماس.

قيادة حماس أدركت الرسالة العباسية مبكرا، لذا كان "العتب الصريح"، كونها تعلم ما بعدها، وتكتيل فصائل لصالح موقف قد يكون خلاف موقفها لتبدو كأنها "نشاز سياسي"، خاصة وأن الرئيس عباس تذكر "قيمة" تنفيذية منظمة التحرير بعد تجاهل غير مسبوق لها ولوجودها، رغم انها نظريا تعتبر "خلية القرار الأولى"، وقرر دعوتها للقاء، ليس مجهولا هدفه وموضوعه، كمقدمة لتأجيل الانتخابات.

هل هنا مفاجأة في "الردة السياسية" والانقطاع في حركة "التطبيع" بين الحركتين، قد يبدو ذلك نعم، ولكن الحقيقة غير ذلك، لأن الأمر لم يكن سوى توافقات شكلية فورية بين بعض من أعضاء الأطر الأولى فيهما لحسابات خاصة جدا، لم ينعكس على عمق الثقافة الحزبية – السياسية، لم يرافق "التطور المفاجئ" لقاءات ميدانية في مناطق مختلفة، بل ان قيادات حماس في الضفة لم يفتح لها باب المقاطعة "مقر الرئيس عباس) كما غيرها، وأجهزة الأمن كما في غزة واصلت ذات النهج حيث رأت في الآخر "خصما" وربما بعضهم يراه "عدوا".

لو أريد حقا تطوير "الردة" التي عاد ظهورها يجب الإسراع في وضع أسس واضحة المعالم وعملية وليس كلاما تلفزيا ينتهي بانتهاء اللقاء، العمل على دراسة عمق المسألة الخلافية بين الحركتين، وتصويب مفهوم "التفاهم" في سياق وطني عام، والكف عن لعبة "الاستخدام الفصائلي" المثير للاشمئزاز الكلي. سريعا لو أريد منع انحدار جديد، وجب قطع رأس الفتنة وليس قطع رأس الآخر على الطريقة الحجاجية المستحدثة لأحد قادة حماس.

نعم لا زال في الوقت بقية لمنع ما يجب منعه قبل أن يذهب سيف الوقت لطعن "بقايا" المشروع الوطني...!

ملاحظة: القدس عروس عربتنا..القدس موعدنا..القدس قدس الأقداس..شلت يميني لو نسيت القدس..القدس يجب أن تصبح ساحة صراع حقيقي مع العدو...طيب العدو منع الأذان في الأقصى واعتدى على المصلين أول يوم في رمضان...لنشوف الموعد والأقدس وهاي العدو منتظركم!

تنويه خاص: في رمضان، صوموا عن "النميمة" السياسية والاجتماعية تصحوا  
بدنيا وعقليا... فذلك خير الصيام وأنفعه للوطن والإنسان!..

### هيومن رايتس تعيد الحقيقة السياسية: إسرائيل دولة فصل عنصري

كتب حسن عصفور/ في نوفمبر 1975 أعلنت الجمعية العامة في تصويت تاريخي اعتبار الحركة الصهيونية "هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"، في قرار الشهير رقم 3379، اعتبر في حينه، انحياز الشرعية العالمية الى الشرعية الفلسطينية، في مواجهة دولة تمارس التطهير العرقي والفصل العنصري ضد أهل البلاد الأصليين.

ولكن الانحدار العام في المشهد العربي بعد حرب الكويت – الخليج، وانهايار المنظومة الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفيتي، وعودة أمريكا للاستفراد بالقرار الدولي، فرضت بطلب من دولة الكيان، أن يتم الغاء القرار الأممي حول الصهيونية بصفتها حركة عنصرية، كشرط لمشاركتها في مؤتمر مدريد لـ "السلام"، وكان لها ما فرضت وألغي قرار 3379 بموجب القرار 86/46 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1991.

ورغم أنه في تلك الفترة ارتكبت دولة الكيان من الجرائم التي هزت المشهد الإنساني العام، عبر ما عرف إعلاميا ودوليا بتسكير عظام أطفال الحجارة خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى، التي انطلقت في ديسمبر 1987، ولكن الرسمية العربية خنعت الى الشرط الأمريكي – الإسرائيلي.

وخلال سنوات المواجهة الكبرى لفرض التهويد على الأرض الفلسطينية (2000 – 2004)، تجاهلت المؤسسات الدولية تلك الحقائق المتسارعة من تهويد واستيطان، حتى كانت حرب الكيان على قطاع غزة، وارتكبت خلالها كل أشكال "جرائم الحرب"، ما أدى الى صدور تقرير غولدستون أكتوبر 2009، الذي اعتبر أول وثيقة تفتح الباب لإرسال قادة إسرائيليين (سياسيون وأمنيون) الى

محكمة الجنايات الدولية، ولكن "ضغوط دولية وإسرائيلية" أدت إلى قيام الرسمية الفلسطينية بسحبه من النقاش، رغم أن الجمعية العامة أقرته بأغلبية كبيرة في نوفمبر 2009.

وبعد 12 عاما، أصدرت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بنسودا في فبراير 2021 تقريرا، يسمح لها "البدء بمرحلة جديدة من التحقيقات، التي قد تؤدي إلى توجيه لوائح اتهام لمتهمين بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين".

وتشمل تلك الجرائم "التهجير القسري، الاستيطان، التعذيب، القتل العمد لمدنيين بدون ضرورة عسكرية، جريمة الأبارتهايد الفصل العنصري)، وغيرها الكثير".

قرار أكد بنص صريح جدا حدود دولة فلسطين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، تأكيدا لقرار الأمم المتحدة 67 / 19 لعام 2012، الذي تهربت قيادة منظمة التحرير من العمل لتنفيذه بأشكال مختلفة، إلى أن أصدر الرئيس عباس مراسيمه الانتخابية في 15 يناير 2021، مستبدلا منصبه من رئيس سلطة إلى رئيس دولة، دون أن يتوافق ذلك مع النظام السياسي القائم، كي لا يدخل في "صدام" مع دولة الكيان وأمريكا.

وجاء تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش"، ليدق جرس مرحلة كفاحية جديدة من الصراع القانوني – السياسي مع دولة الكيان، حيث اقرت المنظمة الدولية، ومقرها نيويورك، وأنشأت أساسا لاستخدام "حقوق الإنسان" ضد الاتحاد السوفيتي، ولذا لا يمكن اعتبارها منظمة معادية لإسرائيل من حيث المبدأ.

التقرير، وضع العبارات بوضوح مطلق، أن إسرائيل ترتكب جريمتين ضد الإنسانية متمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد، وهما من جرائم الحرب، وتطرق التقرير إلى تفاصيل تلك الجرائم، وأكد "على مكتب الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية" التحقيق مع الضالعين بشكل موثوق في الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد ومقاضاتهم. "و" على الدول الأخرى أن تفعل ذلك أيضا وفقا لقوانينها المحلية بموجب مبدأ الولاية

القضائية العالمية، وأن تفرض عقوبات فردية على المسؤولين عن هاتين الجريمتين، تشمل حظر السفر وتجميد الأصول".

تقرير يمثل انقلابا نوعيا في المعركة العامة ضد إسرائيل بصفتها دولة فصل عنصري واضطهاد.

الأمر لا يحتاج تفسيرات ولا بحثا فيما يرمي، فهو قاطع بلغته ومواقفه بحيث لا يترك للرسمية الفلسطينية، وكذا الفصائل زمنا للهروب من العمل على تطوير أداة فعل التنفيذ، لو حقا لا تزال صادقة في مسماها "الفلسطيني".

ملاحظة: فاز "الإسلاموي" منصور عباس بجائزة ترضية من العنصري سموتريتش بمنحه رئاسة لجنة في الكنيست الإسرائيلي... الصحيح مش لازم تزعوا منه فهو مخلص لتراث "التحالف الإسلاموي" مع شارون ضد "الشيوعيين"... تاريخ سواده لا يزول بكم كلمة كذب!

تنويه خاص: ودعت مصر الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية بالسويس... رمز وطني بلا ألقاب عاش اسما وحضورا بتاريخ خاص..سلاما لروحك أيها الانسان الذي عشق وطنه فعشقتك أهل وطنك العربي الكبير!